

بيروت - الاثنين ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ - العدد ٧٠٨ - السنة ١٦ - الثمن ٢٥ ق.ل



الكلمة الأخيرة

رغم المناشدة المهذبة والاخوية التي ناشد بها الحكم المصري الملك فيصل بان يزيد مساعداته لمصر ؛ ورغم الاحاديث والكتابات المباشرة وغير المباشرة التي عكست هذه المناشدة في الصحافة العربية ، ورغم التلويح بأخطار الأحداث الاخيرة والمظاهرات العمالية ،فان الملك فيصل لم يدفع الا مئة مليون دولار بعد لقاء اسوان !

واستمرت الخيبة المصرية بعد ان بنى الحكم المصري الامال الكبار على تدفق اموال او فوائض النفط عقب حرب تشرين .. وتبين ان هذه الاموال تفضل الاستثمار في اوروبا واميركا على المجيء الى مصر .. الافراد من اصحاب اموال النفط يشترون الاراضي ويستثمرون اموالهم في الشركات الكبيرة .. وبعضهم ينفق امواله بتبذير تستغله الصحافة الغربية في حملتها على العرب وعلى الاموال العربية الفائضة .. حتى ان احدهم فكر اخيرا بشراء « قلعة تاريخية » هدية لابنه المدلل !

.. أما الحكومات فقد وضعت مليارات الدولار في خزينة السندات الاميركية ، وبخلت على مصر بالقليل والقليل رغم سياسة الوفاق العربي والتضامن والتحالف المصري ــ السعودي .

لماذا تحجب الرجعية العربية اموالها عن مصر ؟

هذا ما يتجاهله الحكم المصري ، ولا يشير اليه .

هناك اسباب كثيرة .. واهمها سببان :

ــ السبب الاول : الشروط الكاملة السياسيــــة والاقتصادية التي تضعها الرجعية لتقديم مساعداتها المادية .. وهذه الشروط تتمثل في **التراجع الكامل** عن القطاع العام .. او عما يشير من بعيد او قريب الى الاشتراكية .. حتى قيل ان من شروطالسعودية للمساعدة الغاء اسم « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي يرمز برايها الى الناصرية !

وكان الحكم المصري في عهد السادات مستعدا لهذه التراجعات ، ولكنه في العام الماضي اضطر الى التوقف عن هذه التراجعات بسبب المقاومة الشديدة التي واجهها من العمال ومن الحركة الطلابية مما اضطره الى التوازن والى تطمين العمال والطلاب بان القطاع العام لن يمس .

ــ اما السبب الثاني : فهو تفضيل الاموال النفطية ــ خاصة الفردية منها ــ الاستثمار السهل ، فتدفقت على الاراضي والسياحة والمضاربات الخ .. مما زاد من ارتفاع الاسعار وارهق كاهل الفئات الشعبية .

الا ان لحملة الحكم المصري ومناشداته لدول النفط بزيادة المساعدات المالية جانبا **داخليــا** اخر .. هو **تغييـــب** حقيقة الاوضاع الداخلية والمعيشية والازمة **الاقتصادية**، وتحميل مسؤوليتها الى «الانفاقالعسكري» .. والى ضعف المساعدة العربية من ناحية اخرى .

فبعد المظاهرات العمالية الاخيرة التي رفعت شعارات محــددة ضد الغلاء وازمة المواصلات ، والتي فضحت الفوارق الطبقية الواضحة حيث يزداد الاستهلاك المترف والتبذير « فوق » بينما تعاني الجماهير الامرين من ارتفاع الاسعار في المواد الضروزية والغذائية .. بعد هذه المظاهرات العمالية حاول الحكم المصري تغييب هذه **الاسباب الداخلية** للازمة بالتركيز على مسالة **الانفاق** العسكري وعلى قلة المساعدات العربية .. وتحاول اجهزة الاعلام المصرية والعربية ان تصور الازمة الاقتصادية في مصر بانها **قــدر خاص** بمصر **لا** مهرب منه ، فالفقر هو في ارض مصر نفسها ، وفي كثرة عدد السكان وزيادتهم السنوية ،ولا مهرب من ذلك !..

ان « فقر الجماهير المصرية » سببه **جغــرافي** ، وهو **قــدري** ،ولا مسؤولية على الحكم في ذلك .. انه حظ مصر وقدرها !..

وهذا كله محاولة لتغييب حقيقة الاوضاع الطبقية السائدة في مصر ، والى تزايد الفروقات الطبقية ، والى الاستهلاك والتبذير والارباح وتراكم الثروات عند الاقلية الراسمالية والبيروقراطية ..

ــ (ذكرت مجلة روز اليوسف ان هناك ٢٠٠٠ اسرة في مصر مجموع دخولها في السنة ٧٧ مليون جنيه ..) ، كما نشرت المجلة المذكورة عدة تحقيقات عن « غابة الكسب الحرام » التي تكسو مصر ، وكان اخر تحقيق فيها عن اسباب ارتفاع اسعار اللحوم ، فتبين ان القطاع الخاص ، وتجار اللحوم قد رفعوا اسعار اللحوم اكثر من الثلث على ارتفاعها العالمي ، وحسب التحقيق المذكور ، حجم استغلال تجار اللحوم فوصل الى مئة مليون جنيه في السنة ، اي ما يعادل في اربع سنواتتكاليف السد العالي نفسه الذي تشن عليه الان حملة من اليمين المصري !

لقد حاول الحكم المصري أن يبرر ، بعد مظاهرات العمال ، أسباب الغلاء الى الارتفاع العالمي للاسعار ، فردت الجماهير العمالية ببساطة :

« طيب .. البامية والملوخية .. والطماطم .. الخ .. لماذا ارتفعت اسعارها ؟.. لماذا وصل سعر الجزمة الى سبعة جنيه ، ولماذا وصل سعر كيلو اللحمة الى اكثر من جنيه ، ولماذا اختفى الصابون .. ولماذا هناك ازمة مواصلات حيث ينتظر العمال والموظفون الصغار ثلاث ساعات واكثر في الصباح والمساء ليصلوا الى اماكن عملهم او يرجعون الى منازلهم .. بينما تتمتع « القلة المتربعة فوق » بأكثر من سيارة خاصة ؟.. لماذا يزداد تبذير استهلاك الطبقة العليا الشديد ومظاهر رفاهيتها .. بينما لا يجد العامل المصري ما يكفيه لتامين **الغذاء الضروري** لعائلته واطفاله ؟

هذه هي الأسئلة التي طرحتها الجماهير المصرية .. لقد رفعت المظاهرات العمالية شعاراتها ضد الغلاء لانها عرفت الجواب من الواقع نفسه ، من مظاهره ودلالاته الواضحة .

ان الطبقة الراسمالية لا تستطيع ان تخفي حياتها ، ولا ان تعيش سرا ، فهي مضطرة ان تتنافس على الاستهـــلاك والتبذير والرفاهية ، وتشاهد الجماهير المصرية كل ذلك بأم عينها ، تشاهد **السيارات الفخمة** للكبار تتمخطر في شوارع القاهرة ، بينما المئات والالاف من العمال ينتظرون الاوتوبيس المهلهل على المحطة .. فهل يستغرب بعد ذلك ان يبدا التحرك من المحطة نفسهـــا ؟!

هذه هي « الاسباب الداخلية » الحقيقية للازمـــة الاقتصادية .. والجماهير المصرية تعرف ــ ايضا ــ ان قلة المساعدات العربية هي محاولة للضغط على الحكم المصري اكثر لمزيد من **التراجعات** .

والتراجعات هي لصالح المزيد من **غنى** الطبقات العليا ، والمزيد من **فقــر** وتدني مستوى معيشة الطبقات الشعبية .

وفي بحر العام الماضي عرفت الجماهير المصرية نتائج سيـاسة الانفتاح الاقتصادي ، اذ حصدت ارتفاع الاسعار من جراء تزايد المضاربات العقارية .. والتركيز على السياحة والخدمات !

ان المساعدة العربيــــة المادية والسياسية والنضالية التي تريدها الجماهير المصرية هي المزيد من النضـــال ضد التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي .. اذ بالنضال ضده يصبح بالامكان تحرير مصر من فقرها وتحقيق تنمية اقتصادية فعلية ، وتحقيق تضامن عربي فعال وتكامل اقتصادي عربي حقيقي ..

فالرجعية واموال النفط العربي مستعدة ان تكسب من « وطنيتها » مزيدا من الاموال كما حدث في مشاركتها بحرب تشرين حين ارتفعت اسعار النفط ، ولكنها غير مستعدة ان تخسر من وطنيتها فتساعـــد الجماهير المصرية على بناء بلادها اقتصاديا بناء حقيقيا لصالح الشعب المصري كله !



حملة الصناعيين والتجار ضد التدابير الاقتصادية :

محاولة استباق ما هو أفدح!

يواصل الصناعيون والتجار حملتهم ضد التدابير الاقتصادية الجديدة للحكومة ، رغم كل ما تتضمنه هذه التدابير من قصور ونواقص .

اوساط التجار اعلنت الاستنفار لمواجهة الرسوم الجديدة على الكماليات مطالبين بالغاء الرسوم على قطع الغيار وتعديلها على السلع الاخرى. الصناعيون لا زالوا يواصلون حملتهم ضد تدابير وزير الاقتصاد في تحديد اسعار السكر وبيعه للصناعيين بسعر السوق .

وتصدح ابواق العديد من مدعي الليبرالية وخبراء الاقتصاد مدافعة ، على طريقتها الخاصة ، عن استمرار الاحتكار والنهب . البعض يستغل نواقص التدابير لاستدرار عطف الفئات الشعبية والطبقة المتوسطة على المحتكرين المساكين . والبعض الاخر « يزايد » ، مطالبا بان يجري التصدي لـ « جوهر » القضية بزيادة الضرائب المباشرة ، وهم اول من سيرفع صوته ضد الجباية الضريبية الجدية وضد الضرائب التصاعدية . واخيرا ، يبقى الموقف « اللبناني » الاصيل ، اذ يعلن رؤوف ابو زكي ، في « النهار » ، انه يفضل شراء السكر بليرتين ونصف على أن يقف في طوابير الانتظار حاملا البطاقة التموينية .

اما على الصعيد السياسي ، فان حزب الكتائب يدق النفير لانقاذ الطبقة الوسطى ، هذه الطبقة التي تزج بيار الجميل وجماعته بعض فئاتها في سياسته الانتخابية الفاشية المضللة . ويسعى صائب سلام الى التمثيل السياسي للمعارضة البرجوازية للاجراءات باتهام حكومة رشيد الصلح بانها باتت في قبضة « الشيوعيين المخربين » !

ولعل اكثر ما يدعو الى الاستغراب ان تدب الحياة فجاة في مجلسنا النيابي الموقر . فيتحرك ويبعث البرقيات الى الحكومة ينبهها فيها الى انها تخرق النظام الداخلي للمجلس عندما ترسل مشاريع القوانين المتعلقة باستحداث ضرائب جديدة بصفة المعجل ، وتعطي لنفسها فرصة اصدارها بمراسيم بعد مدة . ومتى علمنا ان هذا المجلس لا يجتمع ولا يبحث اكثرالقضايا مصيرية، لادركنا الاهمية التي يوليها النواب لارضاء « الهيئات الاقتصادية » التي ما وجدت اكثريتهم الساحة الا لخدمتها.

يبقى ان الجماهير التي تابعت بارتياح اقتحام مستودعات الصناعيين المحتكرين ، الذين يتسترون باسم الصناعة ودعم الصناعة الوطنية لممارسة احقر اشكال التجارة والنهب واقتناص الفرص للاثراء على حساب حاجة الشعب للمواد الحيوية — هذه الجماهير قادرة على التمييز بوضوح بين اصدقائها واعدائها . وهي تدرك ان ضخامة الحملة على تحديد سعر السكر وفرض رسوم جديدة على بعض الكماليات ، انما ترمي الى استباق ما هو افدح — مشاريع اعتماد سياسة ضريبية جديدة على الدخل واحياء قانون تحديد الارباح !

المعلمون الرسميون ينتزعون وعدا باحياء الرابطات

وافقت الدولة ، بشخص وزير التربية ، على اعادة احياء رابطات المعلمين الرسميين التي كانت قد الغتها اثر الاضراب الشهير عام ١٩٧٣ . هذا هو الوعد الذي قطعه الوزير ماجد حماده امام لجنة المتابعة يوم الثلاثاء الماضي ، معلنا ان انتخابات الروابط ستجري في مهلة قريبة قد لا تتجاوز نهاية الشهر الجاري .

بهذا ازال المعلمون الرسميون الاثار الرئيسية للمجزرة التي ارتكبت بحقهم ايام حكم صائب سلام والتي تمثلت بالغاء تنظيمهم النقابي وصرف المئات منهم . وقد تم ذلك بفضل وحدتهم وعودتهم الى التحرك مع مطلع هذا العام . فعقدوا الندوات والجمعيات العمومية ، الى ان نجحوا في انتزاع هذه المكاسب .

وتأكد ايضا مدى اهمية تضامن كافة القطاعات التعليمية . فان معلمي المدارس الرسمية سوف يفيدون من كافة المكاسب التي حققها معلمو القطاع الخاص نتيجة اضرابهم الطويل الاخير كالدرجتين الاستثنائيتين وتعويض التعليم .

كذلك نجح تحرك المعلمين الرسميين في تعليق اقرار مشروع تنظيم الملاك الذي كانت وزارة التربية تعتزم تمريره من وراء ظهر الحركة التعليمية .

وعلى قاعدة مثل هذه المكاسب ، بات بامكان المعلمين العمل على انجاح القيادات النقابية الشريفة والصلبة والتقدمية التي صمدت في وجه مجازر وارهاب حكومة صائب سلام ، والقادرة على مواصلة النضال لانتزاع تحقيق المطالب الاخرى .



الممارسات الكتائبية الفاشية تواجه باستنكار شامل

ذكرنا في اعداد سابقة من « الحرية» ان ما يميز السلوك السياسي لحزب الكتائب هو سعي هذا الحزب لاحتلال موقع القيادة في معسكر اليمين واسقاط كل الاقنعة الليبرالية التي حاول البعض داخل الحزب الباسها قسرا « للقيادة التاريخية » . وليس غريبا ان نجد اليوم شباب هذا التيار المزعوم لزعامة تيار المواجهة مع اليسار والحركة التقدمية .

وما انفجار الوضع الجامعي مؤخرا سوى نتيجة هذه السياسة الخرقاء التي حاول حزب الكتائب ترجمتها في الجامعة اليسوعية اولا عندما اقدم على طعن طالب بموسى وضرب الاخرين بالعصي اثناء انعقاد الجمعية العمومية، ثم نقلها الى الجامعة اللبنانية حيث اقدم مسلحوه وعصاباته على اطلاق النار على الطلاب واصابة احدهم بجراح خطرة ..

وقد ووجهت هذه الممارسات بحملة استنكار واسعة شاركت فيها كل الفئات الطلابية المتواجدة في الجامعة. واعلن من اضراب عام يوم الجمعة استنكارا لاقدام العصابات الكتائبية على انتهاك الحرمات الجامعية والديمقراطية .

ان الحركة الطلابية ، التي استنكرت اغتيال الطالب زياد الشلاح على يد مجموعة من مدعي الناصرية ، تصر على تمسكها بالحوار الديمقراطي والمنافسة الشريفة بين كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية بين الطلاب . وهي لن تسمح للفاشيين ، من شتى الاتجاهات ، ان يعوضوا عن عزلتهم المتزايدة وافلاسهم المكشوف حتى في الاوساط التي يدعون تمثيلها ، بواسطة اراقة دماء الطلاب !

ابناء ست وابناء جارية حتى في العواصف !

العاصفة التي اجتاحت لبنان خلال الاسبوع الماضي ، عادت فذكرت اللبنانيين كم هم ضعفاء تجاه الكوارث الطبيعية في ظل حكم التجار والسماسرة !

مئات القرى ظلت معزولة اياما كاملة ، بينما الجرافات القليلة مهتمة بفتح طرق التزلج . ثلاثة مواطنين قضوا اختناقا وتجلدا في « شاليه » بفاريا كان قد انهار العام الماضي نتيجة تراكم الثلوج واعيد بناؤه ، واربعة فقدوا خلال ٦٠ ساعة ،وبينما كانت فرق النجدة تبحث عنهم في ترشيش ، اذا باحد القرويين يكتشفهم على بعد عشرات الكيلومترات الى الجنوب ، في تومات نيحا بين مشغرة وجزين .

التيار الكهربائي انقطع وكذلك المياه ، واتضح كم هي قليلة التجهيزات وفرق الاطفائية والانقاذ لمواجهة مثل هذه الطوارىء .

صفحات بكاملها غطتها اخبار مراكز التزلج تحت العاصفة . ولكن من اهتم بالاسطر الثلاثة او الاربعة التي اعلنت وفاة مواطن محروم حتى من مدفاة في زحلة ؟



« الحل الكتائبي » لازمة الغاز : يحمل الدولة ثمن الحفاظ على ارباح المستوردين !

اعلن وزير الصناعة والنفط ، لويس ابو شرف ، « حل » ازمة الغاز ، فقد عقدت الدولة صفقة مع احدى الشركات لشراء ١٤٠٩ اطنان بسعر ١٧٠ دولار للطن . وادى ذلك الى تحميل الخزينة خسارة قدرها مليونا و٤٧٦ الف ليرة دفعت من صندوق المحروقات لسد الفارق في الاسعار .

وجدير بالذكر ان الكمية المشتراة ، اضافة الى الفي طن من ليبيا والف طن من العراق ، تكفي لسد حاجات الاستهلاك لشهري شباط واذار في احسن تقدير (الحاجة الشهرية خلال الشتاء ٥٢٠٠ طن) .

ولا تزال الشركات ترفض الاستيراد بالسعر العالمي الجديد . وتطالب الدولة ان تتحمل الخسائر الناتجة عن فارق الاسعار . واما برفع سعر القارورة (البالغ حاليا ٦ ليرات ، واصل المستهلك) .

وكم هو « بليغ » وفاضح « حل » الدولة لازمة الغاز . اولا ، ان مجرد شراء الطن بـ ١٧٠ دولار يفضح اكاذيب شركات التوزيع بأن السعر العالمي يتراوح بين ٢٢٠ و٤٠٠ دولار .

ثانيا ، « الحل » العتيد لا يتعدى كون الدولة حملت الخزينة ثمن الحفاظ على مستوى الارباح الباهظة التي تجنيها بضعة شركات استيراد وتوزيع الغاز .

ثالثا ، لا زال الغاز مفقودا في البلاد، ولا زال المواطنون يتساءلون : كيف « ستحل » ازمة التموين بالغاز بعد اذار ، برفع سعر القارورة ام بتحميل الخزينة واموال الشعب اعباء جديدة للحفاظ على ارباح حفنة من كبار المستوردين ؟!





ضغط سعودي على لبنان لضرب الحريات الصحافية

يبدو ان المملكة العربية السعودية مصرة على تصعيد الاضطراب في العلاقات بينها وبين لبنان حتى تتمكن من فرض تنفيذ مطالبها . وتتلخص هذه المطالب بالضغط على الحكومة اللبنانية لتقدم على كم افواه الصحافة الوطنية التي نقلت كلاما وتصريحات لزعماء وطنيين يستفاد منه ان السعودية لم تقدم الدعم المالي المطلوب لدول المواجهة .

وتتنوع وسائل الضغط السعودي من استدعاء السفير واستبقائه في الرياض، الى التهديد بالغاء الاتفاق التجاري مع لبنان الذي ينتهي بنهاية شباط ، الى تحريك اللبنانيين المقيمين في السعودية ودفعهم الى ارسال برقيات الاستنكار الى لبنان ، الى الايعاز للهيئات الاقتصادية اللبنانية بالضغط على الدولة .

وقد ولدت هذه الحملة اصداءها لدى الحكم فذكر عن لسان المسؤولين الكبار استياؤهم من الحملة الصحافية على المملكة الشقيقة وتاكيدهم بانهم سيساعدون المملكة على ارتكاب مجزرة بحق الصحافة والحريات وذلك مثل المساعدة التي ادوها للحكم الايراني .

الحرية
اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر
المدير المسؤول
نهلة الشهال
المدير الاداري
سامي مشاقة
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص.ب ٨٥٧ — بيروت — لبنان

موضوع الغلاف

الثمن السياسي المدفوع للانسحاب الاسرائيلي المنفرد من سيناء

يحاول الحكم المصري تصوير الانسحاب الاسرائيلي الجزئي من سيناء الذي يسعى كيسنجر لتحقيقه في جولته الجديدة بانه « خطوة عسكرية » او اتفاق عسكري لا يقابله اي تنازل سياسي من قبل مصر .. وقبل وصول كيسنجر حاول الحكم المصري ان ينثر مجموعة من الوعود والتضليلات بالقول بان « اي انسحاب اسرائيلي جديد من سيناء يشمل الانسحاب من ممري متلا وجدي وحقول ابو رديس لن يقترن باية تنازلات » .. « تصريح لاسماعيل فهمي » . وان الانسحاب من سيناء سيعقبه انسحاب اخر من الجولان ! ويمضي اسماعيل فهمي الى القول : « ثم نستطيع بعد ذلك دعوة مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية » !

ان هذا الكلام مليء **بالخداع** والتضليل .. وهو تصوير معاكس لحقيقة الحل الجزئي المنفرد الذي يعمل كيسنجر لتحقيقه الان . اذ مقابل هذا الحل هناك « ثمن سياسي » يدفع من قبل مصر . وهناك تنازلات اساسية تتعلق بالوضع المصري خاصة وبالوضع العربي عموما . وهذا الثمن وهذه التنازلات ستؤدي عمليا الى اضعاف الموقف العربي . والى تجميد الصراع مع اسرائيل . والى اعطاء اسرائيل سلاح المماطلة والتسويف ! ..

ان المسالة الوحيدة من « الثمن السياسي » التي تجنبها مصر فعلا هي رفض الاعلان **العلني** عن « انهاء حالة الحرب مع اسرائيل » . وهو الشرط المعلن الذي لم تزل اسرائيل تطالب به .. ولكن «الحل الوسط» الذي يسعى اليه كيسنجر هو ان يتحقق هذا الامر **باجراءات عملية وفعلية** وبضمانات اميركية وسرية دون الحاجة الى الاعلان عن ذلك بانفاق مكتوب وعلني ! (هذه هي حدود ما يسمونه الضغط الاميركي على اسرائيل) .

وهذه « الاجراءات العمليه » التي وافقت مصر عليها — كما تؤكد المعلومات — هي :

١ — وضع الممرات تحت اشراف قوات الطوارىء وتجريد المنطقة التي تنسحب منها اسرائيل تجريدا تاما .

٢ — فتح قناة السويس للملاحة الدولية ومن ضمنها مرور البضائع من والى اسرائيل .

٣ — تعمير مدن الضفة الغربية وعودة الحياة الطبيعية اليها .

(ولمعرفة اهمية النقطة الاخيرة بالنسبة لاسرائيل نشير الى ما قالته مجلة « نيوزويك » في عدد سابق لها عن اهمية تعمير مدن قناة السويس .. اذ قالت بالنص الحرفي : « ان تعمير المدن على ضفتي قناة السويس من شانه اعطاء اسرائيل من الامن والطمانينة اكثر من وجود جيشها على القناة ، ان تعمير هذه المدن قد يحوّل الهدنة المسلحة الى سلام دائم ») .

ان هذه « الاجراءات العملية » التي وافقت مصر عليها تعني تحقيق « انهاء حالة الحرب » **عمليا** ولو بدون الاتفاق العلني .. وتكفل الضمانات الاميركية — او الاتفاقات السرية — لتكون بديلا عن الاتفاق العلني **الذي** تطالب به اسرائيل .

وهذه « الاجراءات العمليه » تحمل بحد ذاتها تنازلات سياسية فعلية على كل صعيد .. اذ تعطي لاسرائيل وللسياسة الاميركية فرصة المماطلة والتسويف والتجميد ورفض الانسحاب من الجولان ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وعندما ينثر السادات وعوده عن انسحاب اخر من الجولان ، وعن دعوة منظمة التحرير للاشتراك في مؤتمر جنيف . انما تظل **وعودا تخديرية** فهي لم تكن شروطا فعلية في « الاتفاق الجديد » .. بدليل ان ليس هناك **اية ضمانات فعلية** لا من قبل كيسنجر ولا من قبل اسرائيل .. فكيسنجر لم يقل للسوريين اكثر من « ان هناك دورا لسوريا في التسوية النهائية » ، ولم تزل اميركا واسرائيل ترفضان الاعتراف بالشعب الفلسطيني . فماذا تعني وعود الحكم المصري اذا تحقق الحل الجزئي المنفرد على سيناء بدون هذه الضمانات ؟!

ان انعقاد مؤتمر جنيف بعد ذلك سيتم في وضع حصلت فيه اسرائيل على موقع المماطلة والتسويف والقدرة على وضع العقبات والعراقيل بعد ان يحقق « الحل الجزئي والمنفرد » كل اثاره السياسية ومضاعفاته في تفتيت التضامن العربي وفي اضعاف الموقف العربي . وفي التقليل من دور الاصدقاء ودور الاتحاد السوفياتي خاصة .

انعقاد مؤتمر جنيف باية شروط ؟

ان المسالة ليست في مجرد انعقاد مؤتمر جنيف ، انما في شروط انعقاده وفي **توازن القوى** الذي يتم انعقاد المؤتمر في ظله .

ان « الحل الجزئي المنفرد » باسلوب « خطوة .. خطوة » الاميركي انما هو تحقيق افضل الشروط لصالح اسرائيل حتى ينعقد مؤتمر جنيف بطريقة تناسبها .. فتماطل وتسوف معتمدة على ضعف الموقف العربي بعد تحقيق تجميد الجبهة المصرية على سيناء .

لقد كان اسماعيل فهمي يرد على مسالة التاجيل المستمر لانعقاد مؤتمر جنيف بالقول ان مصر هي اول من دعا الى عقد هذا المؤتمر ، وانها هي التي اقترحته في البداية .. ولكن ما لا يذكره اسماعيل فهمي هو الشرط الاساسي الذيبضمنهاقتراحعقد المؤتمر الذي ورد على لسان السادات اثناء حرب اكتوبر . وهذا الشرط هو « الانسحاب **الفوري** من جميع الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني » ..

وبعد المراهنة على السياسة الاميركية وعلى دور كيسنجر بدأت الـ « فورا » تعني الانسحاب الجزئي والحلول المنفردة .. وها قد مضى حوالي خمسة عشر شهرا

وهذا الزمن الطويل الذي مضى يشير الى المسافة الكبيرة التي قطعها **التراجع المصري المستمر** اعتمادا على السياسة الاميركية وعلى الحل الاميركي .. وفي رحلة التراجع هذه المستمرة تم اسقاط اوراق الضغط العربية بعد حرب اكتوبر ورقة ورقة .. من النفط : الى العلاقة مع الاتحاد السوفياتي . الى الوضع العسكري على الجبهة المصرية .. اي تم التراجع عن ايجابيات حرب اكتوبر وعن الموقع الذي اقامته لفرض الشروط على اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة وبالاعتراف بحقوق شعب فلسطين في اقامة سلطته الوطنية على ارضه .

لقد استطاع **نضال شعب فلسطين** في العام الماضي السياسي والعسكري ان يحقق « انتصارات » هامة ضد مسيرة التراجع هذه . واستطاعت هذه الانتصارات ان تغير من ميزان القوى ، وان تفرض شروطا عربية وطنية شاملة كما مثلتها مقررات مؤتمر الرباط .

وياتي « الحل الجزئي المنفرد » على جبهة سيناء على يد كيسنجر لضرب هذه الانتصارات والالتفاف على مقررات الرباط التي ابدى كيسنجر انزعاجه منها واعتبرها عرقلة لمساعيه ، كما اعتبرتها اسرائيل ضربة موجهة اليها خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

ان أصوات التفاؤل العربية والفلسطينية التي اعطت للسادات تبريرات لخطوته ، انما هي قد ساعدت على تغطية حقيقة ما تجره هذه السياسة من كوارث على الموقف العربي .

لقد نثر الحكم المصري الوعود حتى ينال هذه التغطية العربية والفلسطينية صمتا ام تصريحات تؤيد خطوته ولو بتحفظ (كما كان الامر بالنسبة لتصريحات الاخ ابو اللطف الاخيرة والتي ايدت الانسحاب من سيناء) ولكن هذه الوعود ليست الا مجرد وعود وتضليل ، فالحل الجزئي والمنفرد لا يرتبط باية ضمانة فعلية ، ولم يكن هناك اي بحث فعلي بضمان الانسحاب من الجولان او بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل بالعكس تماما فالموقف الاميركي والاسرائيلي يزداد تصلبا ويزداد تعنتا ويرفض اي بحث بالانسحاب من الجولان او الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .. تبقى الوعود المصرية مجرد وعود ، مجرد كلام مؤقت لتمرير الحل الجزئي المنفرد ، وبعد ذلك تبدأ المماطلة ويبدأ التسويف وينعقد مؤتمر جنيف كما تريده اسرائيل وكما تريده اميركا ، مؤتمر لمفاوضات طويلة .. طويلة .. لتجميد الوضع والاستفراد بسوريا وبالشعب الفلسطيني ، بعد ان تكون الجبهة المصرية قد تجمدت فعلا ، وتعمرت مدن القناة ..

هذه هي الخطة الاميركية .. وهذا هو الحل الاميركي — الاسرائيلي الذي يحققه كيسنجر في خطوته الجديدة على جبهة سيناء .

ان اصوات التفاؤل بالموقف المصري تخدع نفسها او على الاصح تكون قد قبلت بالخداع .. ان المطلوب الوقوف بحزم لاحباط محاولات التحايل والتراجع على قرارات الرباط ، والوقوف بصلابة ضد الحلول الاميركية الجزئية ، و « متابعة النضال بعزيمة اشد لانتزاع حقوق شعب فلسطين وعلى راسها حقه في تقرير المصير ، والعودة وبناء سلطته الوطنية المستقلة » ..

ان الموقف المصري سيؤدي فعلا الى « الكارثة » ، ولن يوقف هذه الكارثة الا المواقف الواضحة التي تدين هذه الخطوة الكيسنجرية ، والتي تناضل فعلا لاحباط محاولات التراجع عن قرارات الرباط .

هكذا في الاصل

الحقيقة حول نتائج اعمال مجلس الدفاع العربي الأخير

منذ اختتام اعمال مجلس الدفاع العربي الذي انعقد في القاهرة قبل حوالي اسبوعين بطلب من الحكومة اللبنانية ، والبلبلة تزداد في اوساط الراي العام الشعبي حول طبيعة النتائج الفعلية التي انتهى اليها المجلس المذكور بصدد قضية الدفاع عن الجنوب اللبناني في وجه العدوان الاسرائيلي المستمر .

ولقد تضافرت في الواقع عوامل عديدة على احاطة الموضوع بهذا القدر الكبير من البلبلة، في طليعتها ان المجلس قد اعلن في بيانه الختامي تلبية جميع الطلبات التي تقدم بها وفد الحكومة اللبنانية الى المؤتمر ، وهو امر اكدته تكرارا تصريحات المسؤولين اللبنانيين على امتداد الاسبوعين الماضيين . هذا الاعلان عن التلبية العربية الكاملة لمطالب لبنان الرسمي في مجلس الدفاع الاخير ، هو الذي سمح بانشاء العديد من التصورات الوهمية حول نتائج اعمال المجلس والتي وصلت الى حد الحديث المتواتر الشائع عن الحصيلة « الضخمة » التي انتهى اليها والقرارات الاستثنائية التي اتخذها ! فما هي الحقيقة وراء كل هذا الضجيج الاعلامي الذي احاط بالمسالة وما زال ؟

صحيح ان مجلس الدفاع العربي قد لبى جميع المطالب التي تقدم بها الوفد اللبناني ، لكن هذا الواقع لا يعطي في حد ذاته صورة حقيقية عن حصيلة النتائج والقرارات الفعلية التي انتهى اليها المجلس . والمسالة الرئيسية تبقى هنا : ماذا طرح الوفد اللبناني الى المجلس وماذا طلب ؟ ومن خلال الجواب على هذا السؤال يمكن تحديد مدى «الضخامة» او هزال النتائج التي توصل اليها وزراء الدفاع والخارجية العرب في مؤتمرهم الاخير .

الاطار السياسي لموقف الوفد اللبناني

رغم المحاولات التي بذلتها اوساط رجعية معروفة — على راسها حزب الكتائب — في سبيل افتعال اجواء داخلية محمومة على ابواب انعقاد مجلس الدفاع العربي وصولا الى طرح مسالة الوجود الفدائي في الجنوب على بساط البحث وتحويل مجلس الدفاع العربي الى منبر دعوة لاجلاء المقاومة الفلسطينية عن مواقعها العسكرية والسياسية المكتسبة ، فان الوفد اللبناني ذهب الى المجلس يحمل موقفا اخر فرضته في الواقع جملة الظروف الداخلية والعربية المحيطة بقضية الجنوب اللبناني والوجود الوطني الفلسطيني على الارض اللبنانية في ان معا .

فعلى الصعيد الداخلي ادت الحملة الوطنية الواسعة التي انطلقت تحت شعارات : النضال من اجل سياسة دفاع وطني جدي في وجه اسرائيل ، وتسليح وتدريب جماهير الجنوب كي تشكل قاعدة عريضة لمقاومة شعبية لبنانية مسلحة ، ودعم المقاومة الفلسطينية؛ واعادة تعمير كفرشوبا محصنة في اطار الاصرار على حماية الجنوب ودعم صمود ابنائه ...

ادت هذه الحملة الى اسكات الصوت الرجعي الداخلي واجباره على ابتلاع النغمة النشاز التي خرج بها عقب العدوان الوحشي على كفرشوبا .

اما على الصعيد العربي فقد كشف جواب فيليب تقلا في اجتماع لجنتي الدفاع والخارجية على سؤال ريمون اده : « هل بحثتم في نشاط الفدائيين وضرورة تجميده » عن اصطدام محاولات الاوساط الرجعية اثارة مسالة الوجود الفدائي بموقف عربي رافض حتى اللحظة لاي مساس جدي بمواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان . قال وزير الخارجية : « ان موضوع الفدائيين لم يناقش في المؤتمر وقد وجدنا من الانسب عدم التطرق اليه » واشار الى « ان الاتصالات التي اجراها قبل انعقاد المؤتمر مع بعض الدول العربية لم تشجع على طرح الموضوع » .

هكذا تحدد الاطار السياسي لموقف الوفد اللبناني الى مجلس الدفاع العربي على النحو التالي :

١ — عدم اثارة مسالة الوجود الفدائي في لبنان

٢ — عدم تكرار نغمة العجز اللبناني عن تحمل اية مسؤولية في اطار المواجهة العربية العامة لاسرائيل .

٣ — اظهار الاستعداد المبدئي « لتطوير الدفاع اللبناني » في وجه الاعتداءات الاسرائيلية « ضمن الامكانيات والظروف الخاصة » ودعوة الدول العربية الاخرى الى المساهمة في هذا السبيل « لان لبنان لا يستطيع تحمل اعباء المواجهة منفردا » .

ولا شك ان هذا الموقف انما يعكس التطور الايجابي الحاصل على صعيد الوضع السياسي اللبناني منذ ايار ١٩٧٣ والذي تمكنت بموجبه الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من طي مشاريع التصدي للوجود الفدائي بمختلف اوجهه السياسية والعسكرية ، كما فرضت على لبنان الرسمي ان يبدا باستعمال لغة «الدفاع الوطني» في وجه الاعتداءات الاسرائيلية ... كلاما على الاقل ! وهو ما بدا واضحا في مجلس الدفاع العربي الاخير .

دوامة اللاخطة واللادفاع

لكن البون كان شاسعا بالفعل بين اللغة اللبنانية المحكية في مجلس الدفاع وبين مدى الاستعداد الفعلي لدى لبنان الرسمي لانتهاج سياسة دفاع وطني جدي ضد اسرائيل .

بعد ان وافق وزراء الدفاع والخارجية العرب على العرض السياسي الذي قدمه فيليب تقلا ، كلفوا لجنة فنية عسكرية لدراسة وتقديم المطالب اللبنانية في اطار تعزيز قدرات الدفاع عن الجنوب وعن لبنان ككل في مواجهة العدوان الاسرائيلي المستمر .

وحين قدمت اللجنة تقريرها في الجلسة التالية بدا واضحا ان الطابع العام للمطالب العسكرية اللبنانية بعيد تماما عن ان يعكس اي قرار لبناني رسمي بالانتقال من حالة اللادفاع التي مازالت سائدة على الحدود الجنوبية حتى الان الى حالة من الدفاع الجدي النشط في وجه اسرائيل . لقد انصبت المناقشات الدائرة على صفحات الجرائد اللبنانية حتى اللحظة بصدد حجم المساعدات العسكرية العربية التي طلبها لبنان على القيمة المالية للمساعدات المذكورة .

لكن المسالة الجوهرية ليست هنا في الواقع ، سواء كانت القيمة المالية كما حصل عليه لبنان من عون عسكري في حدود السبعين مليون ليرة كما اكدت غالبية مصادر مجلس الدفاع العربي او كانت تتعدى ذلك بكثير كما تقول مصادر الوفد اللبناني ، فان القضية الرئيسية تبقى قضية نوع التجهيزات العسكرية التي طلبها لبنان ووافق عليها الاخرون . ان هذه التجهيزات لا تتعدى من حيث نوعها حدود ما يملكه الجيش اللبناني الان وهي تشكل — باستثناء بعض الاسلحة الصاروخية المحدودة — مجرد اضافة كمية للتسليح اللبناني الراهن . بل واكثر من ذلك يمكن القول — بالاستناد الى تقديرات معظم الخبراء الذين اطلعوا على نوع تلك التجهيزات — انها لا تكفي لاكثر من قتال بضع ساعات اذا انخرط لبنان في مواجهة حقيقية مع اسرائيل .

يضاف الى ذلك كله ان المطالب المذكورة قدمت بمعزل عن الادلاء باية خطة دفاعية تعين اولويات وكيفية ووتائر امتلاك اسلحة المواجهة الفعلية مع اسرائيل . وكان الوفد اللبناني صريحا في الاعلان عن حالة « اللاخطة » التي ما يزال يدور في دوامتها موقف لبنان الرسمي ، حين قال : هذا ما نريده الان كطلبات عاجلة تتفق مع وضعنا الراهن وقدرتنا على استعمال واستيعاب الاسلحة .

هكذا بينما كان البعض ينتظر ان تفجر مطالب لبنان العسكرية عاصفة احراج في وجه وزراء الدفاع والخارجية العرب ، اذا بالمطالب تعكس اساسا رغبة لبنان الرسمي في ان لا يحرجه احد في عرض اسلحة دفاعية متطورة تفرض عليه الانخراط عمليا في مواجهة جدية مع اسرائيل .

لذا لم يكن غريبا ان يعلن المجتمعون في مجلس الدفاع العربي — بعد ان حررهم موقف الوفد اللبناني من اي احراج — التلبية الكاملة للمطالب العسكرية المتواضعة التي وجدوا انفسهم امامها . لكن القضية لم تمر بهذه البساطة ، ولم يستطع الوفد السوري الا ان يشير للمفارقة الواسعة بين حجم ونوع المطالب اللبنانية وبين ما يستدعيه الموقف المتطور على الحدود اللبنانية الجنوبية من خطة مختلفة واسلحة مختلفة .

وهي اشارة وصلت الى حد القول انه اذا كانت هذه هي كل مطالب لبنان فان الامر لم يكن يستدعي دعوة مجلس الدفاع العربي الى الانعقاد لان الاتصالات الثنائية العادية بين لبنان والدول العربية الاخرى كانت كفيلة بتلبية هذه المطالب وما هو اكثر منها .

ذلك هو ما فرض على اجواء مجلس الدفاع العربي في النهاية موقفا يعتبر ان ما ادلى به الوفد اللبناني لا يمثل خطة الدفاع المطلوبة والممكنة ، وان اجتماعا اخر للمجلس يجب ان ينعقد قريبا ليبحث في « الخطة » التي ما تزال معلقة حتى الان !

بعد انتصار اليسار في الجامعة اللبنانية :

ليكن عاماً من الانجازات !

خلال الاسبوع الفائت ، اختتم المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، جلساته ، بعد ان اقر السياسة العامة للاتحاد التي سوف تنهج على ضوئها اللجنة التنفيذية بقيادة القوى الديمقراطية وحلفائها .

وباختتام جلسات المؤتمر ، التي شهدت ادانة مستمرة للقوى اليمينية بفضائحها على كل المستويات ، تنتقل الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، ومعها كل القطاعات الطلابية في لبنان الى مرحلة جديدة ، مرحلة النضال لوضع البرنامج موضع التنفيذ .

فما هي المهمات التي لا بد من النضال على اساسها ؟

الواقع ، ان القوى الديمقراطية وحلفاءها يتولون مهماتهم القيادية في ظرف متميز على الصعيد الطلابي ، اذ هم يواجهون نتائج قيادة اليمين للحركة الطلابية ، فليس من السهل القفز فوق واقع التخريب في مكتسبات الحركة ، وواقع التشرذم الذي اصاب مجمل اطرافها ، وحالة الخطر التي تهددت جديا المؤسسة الاتحادية ووحدتها في الجامعة اللبنانية .

هذا كله يتطلب من القوى الديمقراطية وحلفائها جهدا مضاعفا لاعادة بناء وحدة الحركة الطلابية على قاعدة برنامج ديمقراطي وطني، واعادة الوجه النضالي للحركة الطلابية على قاعدة اشكال النضال الجماهيري والديمقراطي ، باختصار اعادة الدور الريادي القائد للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية .

وفي سياق اعادة صياغة برنامج الحركة الطلابية في مواجهة سياسة الدولة التعليمية ، **تبرز اهمية استيعاب الابعاد الراهنة لهذه السياسة التي يرعاها ويشرف على تنفيذ العديد من جوانبها المركز التربوي للبحوث والانماء . واذا كانت سياسة الدولة التعليمية في المرحلة الراهنة تهدف الى ترسيخ دور ووظيفة النظام التعليمي ككل في استبعاد ابناء الفئات الشعبية عن التعليم ، فان سمتها المميزة السعي الى خلق نخبة جديدة او الحد من المتعلمين ، ووسيلتها الى ذلك تشديد وتيرة التصفية التي تشمل كافة القطاعات التعليمية وتبرز باجلى صورها في الجامعة اللبنانية في محاولة لابقائها اسيرة سيطرة مؤسسات الاستعمار الثقافي من جهة ومن اجل ضرب مصالح طلابها من جهة اخرى .**

وتبرز التصفية في الجامعة اللبنانية بالاتجاه الى تعميم مباريات الدخول الى اكثرية كليات ومعاهد الجامعة ، بمحاولة تكثيف البرامج والمناهج وفرض التفرغ القسري على الطلاب باتجاه الحد من عدد الخريجين في بعض الفروع الاخرى (الحقوق) ، بمحاولة اخضاع كلية التربية للمركز التربوي (الغاء قسم التربية فيها ...) ... ان هذا المنحى التصفوي المتزايد من طريق مضاعفة العراقيل وزيادة المباريات التي لا مبرر لها سوى تقليص عدد المنتسبين الى الجامعة ، يجري تكريسا لواقع التعليم الرسمي متخلفا بالنسبة للتعليم الاجنبي والخاص .

واذا كان نضال طلاب الجامعة اللبنانية في المرحلة السابقة قد استطاع ان يرد القمع بمختلف اشكاله ، فان اشكالا جديدة من القمع تمارس على القطاعات الطلابية الاخرى ، لتمرير التصفية دون مقاومة طلابية ، وهذا ما تفسره الاجراءات التي اقدمت عليها السلطة منذ بداية العام تجاه الثانويين (الدوام الليلي لقسمة الحركة الثانوية وبالتالي ضرب الوحدة النقابية ، المجالس التاديبية ، محاولة فرض نظام لا ديمقراطي للروابط ...) ودور المعلمين (عدم السماح باجراء انتخاب الندوات الثقافية في اكثر من دار للمعلمين حتى الان ..) وكذلك بالنسبة للمهنيين (استصدار نظام قمعي للروابط ، واحالة بعض الطلاب الى المجالس التاديبية ...) ان كافة هذه الخطوات الهادفة الى تجديد الدور القمعي للادارات ، والى منع التنظيم النقابي الديمقراطي والحد من الحريات الديمقراطية ، تتم في محاولة لتمرير المخطط التربوي التصفوي حيث يضرب التعليم المهني والتقني وتضاعف الحواجز امام طلابه (قسمان في البكالوريا يتم الانتقال من احدهما الى الاخر بمباريات بعد النجاح ، وتكون الدراسة اربعة سنوات ، المعهد الفني المقفل ...) ويجري التشدد على طلاب الدور (نظام التعتيم التربوي والعلامة اللاغية ، حصر البكالوريا التعليمية في مجال التقدم الى مباراة كلية التربية ...) ويواجه الثانويون صعوبة في قسمي البكالوريا وكثافة البرامج ، واللغة الاجنبية ...

ان الواقع التربوي الان ، في مختلف القطاعات التعليمية يشير الى ازمة فعلية ، تظن السلطة ان حلها باغلاق ابواب العلم الا امام القادرين ، وباستخدام الاساليب الارهابية واللاديمقراطية ، يؤمن فعليا زوال الازمة ، غير ان اي حل ياتي على حساب الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب اللبناني ولايلبي حاجاتها الوطنية والديمقراطية سيحبط .

لذا . فاللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية . وهي تتصدى لمهمة القيادة على صعيد شامل . وهي تعين التناقض الرئيسي في ميدان التعليم . مدعوة في هذا المجال لصياغة برنامج نضالها المواجه للسياسة التعليمية الراهنة . ضد التصفية والمنحى النخبوي . ضد القمع وتعطيل الحريات النقابية والديمقراطية . من اجل استكمال مسيرة الحركة الطلابية النضالية على امتداد الاعوام السابقة التي طورت باوضاع التعليم الرسمي رغم ارادة السلطة . وانتزعت مكاسب عديدة (منح ، ضمان ، ابنية كليتا هندسة وزراعة ...) رغم مخطط السلطة ، من اجل خطوات رئيسية على طريق احباط التصفية ، على طريق ديمقراطية التعليم ووطنيته (الغاء مباريات الدخول الى الجامعة ، وضع كليتي الهندسة والزراعة موضع التنفيذ ؛ الغاء الكفاءة في الحقوق تحت اي شكل من الاشكال ، توحيد البكالوريا ، وتدريس الفلسفة باللغة العربية ، تعديل نظام التعتيم التربوي في دور المعلمين والسماح لحملة البكالوريا التعليمية بالانتساب الى كليات الجامعة . توحيد قسمي البكالوريا الفنية وجعل مدة دراستها ثلاث سنوات . . .) .

ان ارساء ديمقراطية التعليم ووطنيته بشكل نهائي مرتبط بعملية التغيير الجذري في المجتمع، وبايجاد سلطة وطنية ديمقراطية متقدمة تمثل مصالح الاكثرية الشعبية ، غير ان نضال الحركة الطلابية والشعبية في المرحلة الراهنة يهدف الى تقييد التصفية ووضع حدود لها من هنا تبرز وحدة الحركة الطلابية. صاحبة المصلحة في تطوير التعليم الرسمي . كمهمة نضالية مستمرة . لا بد من ارسائها على اساس برنامجي قاطع في وضوحه . وعلى قاعدة ادوات تنظيمية موحدة . عليه يكون على القيادة التقدمية الجديدة في الجامعة اللبنانية مهمة دعم وتشجيع قيام الادوات النقابية الموحدة لمختلف فصائل الحركة الطلابية : اتحاد عام للثانويين . للدور . للمهنيات . . .

● هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، تواجه الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية، مهمات اساسية على الصعيد الداخلي ، تترافق وتتلازم مع مهماتها النضالية في وجه السلطة، هذه المهمات الداخلية باتجاه مزيد من التطوير في اوضاع الجامعة ، تواجه خصما مكملا للسلطة ! الجيوب المتخلفة غير المرتبطة بالجامعة ومصلحتها ، هكذا وفي اطار المشاركة الطلابية في هيئات الجامعة ، لا بد ان يكون للحركة الطلابية دور اساسي في تعديل المناهج والبرامج ، في تعزيز اوضاع الهيئة التعليمية، في تبديل انظمة الامتحانات ... **متحالفة بذلك مع الهيئة التعليمية صاحبة المصلحة في تطوير الجامعة اللبنانية ، ومكرسة بذلك مفهوما ايجابيا للمشاركة ..**

على ان المشاركة في هيئات الجامعة جزء من النضال الطلابي العام ، باعتبار ان اي مطلب داخلي يصطدم لاقراره بالسلطة التي هي الخصم المباشر والرئيسي على كل صعيد .

وان الحركة الطلابية، وهي تواجه السلطة، في سياق نضالها لتحقيق مطالبها النقابية والديمقراطية ، انما تواجه خصما مشتركا مع كل القطاعات الشعبية والوطنية . ولعل الظروف الحالية بما تتسم به من تدهور في مستوى معيشة الجماهير الشعبية نتيجة تصاعد الاحتكار والغلاء ، نظرا لازدياد ازمة النظام الاقتصادي — الاجتماعية ، وتزايد تبعيته للسوق الراسمالية ، تجعل الوضع كله ، في جو من التحركات الجماهيرية والديمقراطية تصطدم بالسلطة التي تحمي الاحتكار ، **فالحركة الطلابية اذ تصطدم في نضالها بسلطة معادية للتعليم الرسمي ومصالح طلابه ، حامية للاستعمار الثقافي ومؤسساته ، انما تشكل بالضرورة حليفا طبيعيا للفئات الاجتماعية المناضلة للحد من تدهور مستوى معيشتها في وجه سلطة الاحتكار والتجار والسمسرة .**

ان هذا الوضع الاجتماعي المتفاقم ، يدعو القيادة التقدمية في الجامعة اللبنانية لان تلعب دورا في دعم النضالات الشعبية ، باعتبارها معنية ايضا بمطالبها ، **وكذلك النضال منذ الان على ارساء وحدة الحركة الطلابية والشعبية ، بدءا بالعمل على التبني المتبادل للمطالب .**

ولعل ما يعرض نفسه على الحركة الطلابية في الظروف الحالية ، الوضع السياسي العام، الناشيء عن تكرار الاعتداءات الصهيونية على الجنوب في سياق المخطط الامبريالي — الصهيوني في استفراد كل جبهة على حدة ، وافراغ الجنوب من سكانه ومحاولة فك التلاحم المصيري والوحدة العظيمة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وبالتالي افساح المجال امام الاتجاهات اليمينية والانعزالية لتوالي دعواتها الى الاقتتال الاهلي . ان الوضع في الجنوب ، يتطلب من الحركة الطلابية الانخراط في حملة الضغط الشعبي والوطني لدعم صمود الجنوب وابنائه ، ودعم التلاحم اللبناني مع المقاومة الفلسطينية وتنظيم المقاومة الوطنية الشعبية للعدوان من اجل سياسة دفاع وطني جدية تحمي الحدود ، وهذا ما يفترض تنظيم سلسلة مبادرات وطنية تحت شعار حماية الوطن والمقاومة على كافة المستويات الاعلامية والمادية ...

ان وجود قيادة تقدمية في الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، يعطي هذا الاتحاد دورا وطنيا وديمقراطيا متقدما ، ويغني مضمونه النضالي ، ويدفع في وعي الحركة الطلابية ، خطوات الى الامام . وتكييف الاتحاد الوطني تبعا لتطورات الظروف وتمكينه من اداء دوره يستوجب تعديلات اساسية على النظام الداخلي باتجاه اكثر ديمقراطية وبما يؤمن مشاركة طلابية اوسع في مختلف نشاطاته وتحركاته .

● ان هذه المهمات الملقاة على عاتق الحركة الطلابية في لبنان ، تستدعي الاعداد منذ الان لتحركات جماهيرية ، تحشد كل القوى والفئات التي تعاني من تردي الاوضاع وتفيد من الحيز النسبي المفسح امام الحركة الجماهيرية للقيام بخطوات في هذا الاتجاه ، ومن امكانية تنمية الضغوطات الشعبية على الحكم ، وانتزاع مكاسب هامة تدخل تراث الحركة الطلابية النضالي .

والقيادة الجديدة للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبناني ، باعتبارها عمليا ، قيادة الحركة الطلابية عموما، مدعوة لان تجعل من هذا العام ، عام انجازات نقابية وسياسية تعزل نهائيا الفئات اليمينية والرجعية ، التي ستسعى الى ممارسة بعض اشكال التشويش والتخريب ضد الاتحاد ومكاسب الحركة ، كامتداد لخطها التخريبي في القيادة، فالمطلوب ان تكون القيادة التقدمية قادرة على الاحاطة بكل جوانب الوضع ، وان تحمل راية الدفاع عن مصالح الجماهير الطلابية ، فبذلك تكرس سيادة الخط التقدمي وسط الحركة الطلابية الى الابد !

حوار الوحدة الوطنية

وموقف المنشقين عن منظمة التحرير

بدلا من النضال ضد الحل الاميركي يراهنون على انتصاره لتاكيد "خطهم السياسي"!

ترتفع منذ فترة ، ومن اكثر من جهة فلسطينية ، اصوات الحديث عن ضرورة عودة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مجددا الى منظمة التحرير الفلسطينية. من بين هذه الاصوات كان صوت الاخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي اعلن مؤخرا وعلى ابواب انعقاد المجلس المركزي في دمشق ، ان عودة الجبهة الشعبية للعمل من جديد تحت راية منظمة التحرير واجب وطني تقتضيه الظروف الدقيقة والحرجة ، التي تمر بها القضية الفلسطينية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام . وجاءت هذه الدعوة ، بعد ان ارتفع الحديث عن عودة الجبهة الشعبية الى منظمة التحرير ، في الحديث المنسوب للاخ صلاح خلف ، ابو اياد ، امام وفد من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في الكويت ، هذا الحديث ، الذي وجدت فيه قيادة الجبهة الشعبية « سقطة لقطة » ، ومدخلا لسياسة حوار مع الذات .

وليس هناك ما يدعو الى الاختلاف مع جميع الدعوات المنادية بالوحدة الوطنية وعودة الجبهة الشعبية الى منظمة التحرير من وجهة النظر المبدئية . غير ان المجرى العملي ، الذي سارت فيه هذه الدعوات بفعل ردود فعل قيادة الجبهة الشعبية عليها ، تدفعنا الى معالجة اكثر واقعية واكثر جدية لهذه المسالة الوطنية الحيوية ، التي نخشى ان تتحول على يد قيادة الشعبية الانشقاقية الانعزالية ، وعلى يد من يبدو انهم بدافع من حرصهم الوطني الذاتي يسارعون الى الحديث العام ويعتقدون ان ذلك يعبد الطريق من جديد لاقلاع هذه القيادة عن سياستها . فهذه ليست اول مرة تعلن فيها قيادة الشعبية انشقاقها وخروجها عن الصف والاجماع الوطني الفلسطيني ، فتاريخها قبل ١٩٧١ خير شاهد على تاصل النزعات الانعزالية في سياساتها . ان حرصنا على الوحدة الوطنية ، على تدعيمها وتطويرها ، تدفعنا الى وضع النقاط فوق الحروف ، والى تحديد نقاط الاختلاف الفعلية ، التي يجب الحسم فيها ، كي يصبح لعودة الجبهة الشعبية الى منظمة التحرير معناه ، وكي يصبح لدينا ضمانات جدية بان انشقاقها الاخير سيكون الاخير حقا . ومعالجة كهذه تبدو الان اكثر الحاحا منها في اي وقت مضى لعدة اسباب ، لعل اهمها ليس فقط توفير شروط دائمة للتحالف بل وكذلك جلاء الموقف والوقوف على حقيقة ما تريد قيادة الجبهة الشعبية حقا .

هل تنشد قيادة الشعبية التحالف الوطني

جاءت الدعوات ، التي تطالب بعودة الجبهة الشعبية للعمل تحت راية منظمة التحرير ، في وقتها المناسب على الارجح للجميع . فبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية تاتي الدعوات المخلصة من داخلها انطلاقا من وعي تام بضرورة تجنيد جميع القوى الوطنية للشعب الفلسطيني في جبهة متحدة قادرة على الوقوف في وجه تحديات الحلول الاميركية الاستسلامية ، التي يعدها كسنجر الان . وطبيعي ان تكون لمنظمة التحرير وقواها الوطنية والثورية مصلحة وطنية مباشرة في تجنيد الطاقات لمجابهة تحديات هذه الحلول، التي ستكون بصيغة او باخرى على حساب الشعب الفلسطيني ، اذا ما وجدت القوى المعنية بالحلول الاستسلامية الجزئية والمنفردة نفسها امام منظمة تحرير عاجزة مفككة صامتة على كل ما يجري

غير ان قيادة الجبهة الشعبية ، والتي جاءتها هذه الدعوات في الوقت المناسب كذلك، رفضت الا ان تتعامل معها من الموقع الانشقاقي والانعزالي . فحديث الاخ صلاح خلف المشار اليه كان بالنسبة لها بمثابة « السقطة — اللقطة » ، ومن هنا سارعت الى تفسيره باكثر مما يحتمل فعلا. وخرجت الهدفلتقول وتستنتج: « الممارسة افرزت حقائق لا يمكن مواجهتها بالمكابرة » (١) . ما هي هذه الحقائق ، التي افرزتها التجربة . على هذا السؤال تجيب قيادة الجبهة الشعبية موضحة ما يلي(٢)

اولا —

« ان التجربة افرزت « اتساع الاقتناع في مواقف جبهة الرفض » ، على المستويات القياديةوالقاعدية فيمنظمة التحرير الفلسطينية)».

ثانيا —

« ان التجربة افرزت « افلاس خط السلطة الوطنية ، خط البرنامج السياسي المرحلي للثورة » ، وافرزت كذلك « ان الامبريالية واسرائيل تعارضان بشدة اقامة السلطةالوطنية الفلسطينية المستقلة » .

ثالثا —

« ان التجربة افرزت صحة مقولات قيادة الجبهة الشعبية حول موازين القوى ، فهذه الموازين لا زالت مختلة لصالح الامبريالية واسرائيل ، ومن سابع المستحيلات ان ينتزع الشعب الفلسطيني بقواه الذاتية الثورية ودعم وتضامن الاشقاء والحلفاء في البلدان العربية وفي العالم مكسبا وطنيا من بين اسنان هذه الموازين » .

رابعا —

« ان موافقة السادات على الدخول في مفاوضات تسوية منفردة مع العدو الصهيوني، ساهمت بسقوط كل الاقنعة واطروحات التضليل، التي اطلقتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاضعة خضوعا مطلقا للتحالف المصري — السعودي » .

وتستنتج قيادة الجبهة الشعبية من هذه الافرازات وهي حقا كذلك ، ما يلي : « ان الوقت قد حان للتراجع عن البرنامج السياسي المرحلي للثورة ، وعلى قيادة منظمة التحرير، الخاضعة كليا للتحالف المصري — السعودي على حد زعم مجلة « الهدف » ، "ان تعدل عن خطها الخاطىء ، الذي يريد ان يجرع الجماهير كاس الاستسلام بحيل وخداع الانتصارات الوهمية ، التي تروج لها" . وتستطرد قيادة الشعبية في استنتاجاتها من مفاهيمها الافرازية لتؤكد ان « الجبهة الشعبية » لن تعود للجنة التنفيذية ومنظمة التحرير "الا اذا راجعت تلك اللجنة مواقفها واتخذت موقفا سياسيا سليما » (٣) .

وهنا يحق لنا ان نتساءل ، بعد كل هذه المواقف والمفاهيم والاستنتاجات لافرازات التجربة ، هل تريد قيادة الجبهة الشعبية حقا العودة الى منظمة التحرير ، لا بل هل تحاور قيادة الجبهة الشعبية منظمة التحرير ام انها تحاور نفسها بالذات ؟

دلالات تجربة الشهور الماضية

قبل حرب تشرين بقليل بشكل عام ، وبعد الحرب تحديدا ، تبلور خط سياسي وطني في غاية الوضوح في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفي صفوف الشعب الفلسطيني دعائمه الاساسية تقوم على النضال من اجل دحر الاحتلال واقامة السلطة الوطنية على الضفة الغربية والقطاع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . واغتنت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية باستيعابها لكافة اشكال النضال العسكري والجماهيري والسياسي والديبلوماسي بعد ان كانت تجربتها في السابق قد اقتصرت على العمل العسكري وبعض اشكال النضالات الجماهيرية المفتوحة . وقد اثبتت التجربة ان استيعاب منظمة التحرير لكافة اشكال النضال ضد اعدائها قد دفع بتجربة العمل العسكري خطوات الى الامام ودفع بتجربة العمل السياسي والديبلوماسي خطوات نشطة الى الامام كذلك نظرا لعنف المعارك حول الاماني والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، هذه الاماني والحقوق ، التي انتزعت انتزاعا من براثن القوى المعادية ، التي طالما عملت ولا زالت تعمل لطمس هذه الاماني والحقوق ولاعادة تقسيم واقتسام الاراضي الفلسطينية بين دولة اسرائيل والنظام الهاشمي ولاعادة تبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة . هذه التجارب كانت حية ملموسة لاوسع القطاعات الوطنية الفلسطينية في كافة مناطق تواجدها، انها لم تكن وهمية ولم تكن لتجري في السر والخفاء بل جرت احداثها وتفاصيلها على مشهد ومسمع العالم اجمع . ولهذا فقد اندفعت الجماهير بطاقاتها المنظمة والذاتية لتشارك بنضالاتها ونهوضها الوطني في صنع وتطوير هذه التجارب النضالية ، لا لشيء ، الا لانها راتها واستوعبتها متصادمة مع مشاريع الحلول الاستسلامية التصفوية ، ولا لشيء ، الا لانها استوعبت في اهدافها ما يحفظ لها قواها الوطنية والثورية وما يحفظ لها حقوقها الوطنية ومكاسبها . وقامت هذه التجارب النضالية انسعبنا ، ولم يكن لها الا ان تقوم ، على قاعدة البرنامج السياسي المرحلي للثورة ، كان هذا هو الخط العام للتجربة ولا شيء غيره ، وهي تجربة مليئة بالانتصارات العسكرية والجماهيرية والسياسية والديبلوماسية من ناحية ومحاطة باخطار مخططات وبرامج القوى المعادية والقوى المعدمية كذلك . ولكن هل تقتنع قيادة الشعبية بذلك ؟ كلا ، انما لا يمكن ان تقتنع ، ومن هنا فان لها تجربتها الماضية بافرازاتها الخاصة، ومصدر هذه التجربة وهذه الافرازات هو ان قيادة الشعبية لم تستوعب بعد الفرق الشاسع بين برنامج التسوية الاستسلامية وبرنامج النضال لاحباطه ، لانها لم تشارك في النضال ضد البرنامج الامبريالي الاميركي للتسوية ، الذي تتبناه بعض الانظمة والقوى اليمينية والرجعية والذي يقوم على

اولا — انكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ثانيا — عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ثالثا — عداء مطلق لكل سلطة وطنية فلسطينية مستقلة بصرف النظر عن مقوماتها الاقتصادية ومساحة اراضيها .

رابعا — اعادة تقسيم واقتسام الارض الفلسطينية بين اسرائيل والنظام الهاشمي كشرط لتصفية القضية الفلسطينية عمليا .

خامسا — ضرب التضامن العربي والحيلولة دونه وحتى في اكثر اشكاله هشاشة .

سادسا — السير بالحلول خطوة خطوة، حتى يسهل على الامبريالية واسرائيل انتزاع الحد الاقصى الممكن من المكاسب .

سابعا — اضعاف علاقات الصداقةوالتفاهم عليها بين الدول العربية الوطنية والاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية .

ثامنا — تسوية ازمة النفط لصالح الاستثمارات والمصالح الامبريالية .

تاسعا — وعن طريق هذا كله توطيد وتدعيم مواقع اسرائيل والامبريالية في المنطقة .

حقا ان قيادة الجبهة الشعبية لم تشارك في النضال ضد برنامج الحلول الاميركية هذا ، بل صوبت سهامها منذ البداية ضد منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها المتصادم مع الحلول الامبريالية والرجعية . ولهذا فقد كونت هذه القيادة لنفسها تجربتها الخاصة بمنطلقاتها ومقاييسها واستنتاجاتها الخاصة والخاطئة . واصبح واضحا ان هناك خطا سياسيا عدميا، مصابا بعمى الالوان ، يتحكم في ادق تفاصيل مواقف قيادة الشعبية من البرنامج السياسي المرحلي للثورة ، والسلطة الوطنية وموازين القوى وغيرها وغيرها . وعندما يتشكل لدى قيادة الشعبية تجربة خاصة بمنطلقاتها ومقاييسها واستنتاجاتها ، فان حديثها عن الوحدة الوطنية يصبح اما حوارا مع الذات او محاولات النفاذ الى واقع موضوعي شكلا في المناسبات وحيث تلوح فرص « السقطة — اللقطة » ، وهي بحد ذاتها شكلا مقنعا من اشكال الحوار مع الذات بالتاكيد ، هذا الحوار ، الذي لا ينشد العلاقة بل ينشد الانشقاق اولا واخرا .

خط المراهنة على انتصار برنامج القوى المعادية

تميزت مواقف قيادة الجبهة الشعبيةبالمراهنة على فشل برنامج السلطة الوطنية ، حيث قامت هذه المراهنة على ركنين اساسيين . يبشر الركن الاول باستحالة قيام السلطة الوطنية لاسباب غير مفهومة ومستهجنة ويبشر الثاني بهواجس نجمل من موازين القوى وصراعاتها مسلسل مسليات لاعمال تآمرية تقوم بها قوى غير منظورة ، بهدف جر منظمة التحرير الفلسطينية الى تسوية تصفوية :

★ فبعد حرب تشرين مباشرة اعلنت قيادة الجبهة الشعبية رفضها القاطع والحازم والجازم لبرنامج السلطة الوطنية ، لقناعة ذاتية محضة بعدم جدوى النضال في سبيل هذه السلطة . فالسلطة الوطنية ، كما عبرت عنها سياسة هذه القيادة ، لا تملك القدرة على الحياة لافتقادها للمقومات الاقتصادية من ناحية ولضيق رقعة مساحتها من ناحية ثانية (٤) . ولكن ما ان اتضح لقيادة الجبهة الشعبية ان المقومات الاقتصادية قضية مرتبطة بالسلطة السياسية والخطة الاقتصادية اكثر من كونها مرتبطة بالتضاريس والهضاب والوديان والسهول والاشجار والصخور ، وكل ما خلقه الله ، وهي متوفرة في بقاع الارض جميعها ، وان ارتباط الانسان بوطنه ليس ارتباط مساحة ، حتى طوت وبعد عدة اشهر من الجدال العقيم صفحة ارتباك سياسي وضياع ايديولوجي كامل ، وبدات تبحث عن دوافع الرفض باستفسارات عن « الدور التاريخي لهذه السلطة في حالةاستلام المقاومة لها » (٥) ، كما بدات تبحث عن دوافع الرفض انطلاقا من فهمها الخاص والذاتي لادوار الطبقات ومواقفها من الاحتلال . وخرجت من بحثها هذا بنتائج مذهلة تنكر كل دور تاريخي لهذه السلطة في حال استلام المقاومة لها ، باعتبار انتقال السلطة السياسية للمقاومة لا يمكن ان تتم الا عبر مسلسل مثير من المؤامرات السرية في لعبة صراع موازين قوى وهمي ، كما خرجت بنتائج مذهلة بسبب من تقديرها الخاطىء للدور الوطني ، الذي تلعبه القوى والطبقات الوطنية في عملية الصراع . وانتهت هذه القيادة على صفحات جريدة «الهدف» الى الترويج لسياسات احباطية تدعو الى الانتظارية حتى تنضج ظروفها هي الذاتية ويصبح بمقدورها المساهمة في ادارة عملية صراع موازين قوى حقيقي . وفي تنظيرها لهذه السياسات خرجت « الهدف » لتقول ، انها لا تجد « في البرجوازية الصغيرة ، باستثناء الشباب والطلبة المستعدين للتضحية غير فئة اجتماعية لامبالية » ، ولا تجد في العمال ، الذين يبلغ عدد العاملين منهم فقط في الصناعات والمشاريع الاسرائيلية ٦٠ الفا ، « غير طبقة تستيقظ في الرابعة صباحا وتعود من العمل في الساعة الخامسة مساء وهي بحالة ارهاق شديد ، فما ان تاكل وتستريح حتى تذهب في سبات عميق ، وهكذا دواليك»» ولا تجد في الفلاحين « غير طبقة ينطبق عليها ما ينطبق على العمال » (٦) .

وهكذا تتضح دوافع « الرفض » للسلطة الوطنية ، ودوافع الترويج لاستحالة اقامتها. فهي تارة في الفهم الخاطىء للمقومات الاقتصادية وفي استصغار شان مساحة الوطن وقيمته وتارة ثانية في تفصيل مهمات للجماهير لا تمست لصالحها ومواقفها بصلة . ولم تتوقف دوافع رفض السلطة الوطنية والنضال في سبيلها على هذه الحدود ، بل تعدتها الى ما هو افدح من ذلك ، اذ خرجت قيادة الشعبية مؤخرا علينا لتقول وتعترف بمقاومة الولايات المتحدة واسرائيل لها وبمساهمة السادات في التواطؤ ضدها وهو يقدم على الحلول الجزئية والمنفردة مع اسرائيل . وهنا يصبح واضحا ان المسالة لا علاقة لها بالسلطة الوطنية وبرنامجها ، بل بالاساس بمنطلقات « الرفض» التي تتسم بغياب الوضوح الدقيق والجيد للخطة الاستراتيجية ، المعنية بتحديد اتجاه الضربة الرئيسية للنضال وتعيين ترتيب مناسب للقوى الاجتماعية وادوارها في حركة الصراع ، بدءا من القوى الرئيسية ، التي تمثلها هذه الطبقة العاملة الفلسطينية المجيدة، مرورا بقوى الاحتياط المباشر وانتهاء بقوى الاحتياط غير المباشر ، التي تنحدر قيادة الشعبية باطروحاتها السياسية ومواقفها من برنامج السلطة الوطنية الى مصافها . حقا ان المشكلة ليست في البرنامج السياسيالمرحلي للثورة ، بل بالاساس **ببرنامج الارتباك السياسي والضياع الايديولوجي ، الذي تمثله هذه القيادة ، التي تمتاز عن غيرها بطاقة جيدة على التلون وبنزعة تخريبية انعزالية ليس فقط في علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية بل وكذلك في مواقفها من الجماهير ومصالحها .**

★ **اما الركن السياسي الثاني لمواقف قيادة الجبهة الشعبية الرافضة للبرنامج السياسي المرحلي للثورة ، فيتمثل في النظرة المبسطة والخاطئة لموازين القوى ، والتي لها في القاموس السياسي لهذه القيادة قيمة** أيديولوجية ثبوتية ، لا تتاثر الا بهزيمة كاسحة للولايات المتحدة : وبقيام الثورة الاشتراكية فيها ، هذه الثورة ، التي تنبا بها د. جورج حبش على رغم عصرية كيسنجر (٧) . وهذا الفهم لموازين القوى يدفع بقيادة الجبهة الشعبية الى اعتبار جميع نضالات منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية والجماهيرية والسياسية منسجمة مع برنامج التسوية الاميركي ، لان هذه النضالات لا تعدو أن تكون تعاملا مع وقائع واحداث تعود تفاصيلها الى دهاليز سرية تحاك فيها المؤامرات علىاختلاف اشكالها وحجومها ، لتخرج فيما بعد وضمن حسابات مبهمة ومخطط لها مسبقا وبدقة ، كانتصارات وهمية تحرزها منظمة التحرير على اعدائها من امبريالية اميركية وعدو اسرائيلي ونظام هاشمي ، برضى واتفاق ومباركة هذه الاطراف !! ولا يتوانى هذا « التحليل » الغريب في منطلقاته الى الاستنتاج ، بان ذلك ضروري من اجل « جر رجل » منظمة التحرير الى تيار التسوية .

وبهذا يظهر صراع موازين القوى الفعلي بين منظمة التحرير واعدائها . بين برنامج التسوية الاميركية الاستسلامية وبرنامجالنضال ضدها في صورة صراع وهمي ، لا يستهوي غير من انحصرت همومه في رصد عمليةالصراع الجارية بين منظمة التحرير الفلسطينيةوالقوى العربية والدولية الصديقة والحليفة من ناحية والقوى الامبريالية والاسرائيلية ومن دار في فلك تسوياتها التصفوية من جهة اخرى . وقيادة الجبهة الشعبية مقتنعة تماما بهذا « التحليل » ، ولهذا فان الصراع ، الذي دار في مؤتمري القمة العربية في كل منالجزائر والرباط وفي مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط، ليس غير فصل مسرحي ادارته قوى غير منظورة بهدف زج منظمة التحرير الفلسطينية في تيار التسوية التصفوية !!

ولم تتوقف استنتاجات قيادة الجبهةالشعبية من صراع موازين القوى حول حقوق الشعب الفلسطيني وحول منظمة التحرير واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني عند حد تفسير ما حدث من مؤامرات في دهاليز مؤتمرات القمة العربية والاسلامية ، بل شمل كذلك الامم المتحدة . فقيادة الجبهة الشعبية لم تجد تفسيرا اخر لموافقة ١٠٥ دول على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور الجمعية العامة للامم المتحدة ، غير انتقال عدوى صراع موازين القوى الوهمي من مؤتمرات القمة العربية والاسلامية الى دول العالم اجمع في الامم المتحدة . وانطلاقا من ذلك فانها سارعت الى استنكار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة منظمة التحرير وبادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمالها ، باعتبار ذلك ياتي « في الوقت الذي تتصاعد فيه الدعوات المشبوهة (لاحظ المشبوهة) للاعتراف بالاماني المشروعة او الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (٨) . ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لاستنكار هذه القيادة موافقة ١٠٥ دول على دعوة منظمة التحرير ، بكل ما يعني ذلك من اعتراف بالمنظمة كحركة تحرر وطني تمثل الشعب الفلسطيني ، بل هنالك اسباب اخرى كقبول منظمة التحرير هذه الدعوة وهذا الاعتراف ، في الوقت الذي تعلم فيه « ان الامم المتحدة، رغم تغير موازين القوى في داخلها ، (لاحظ هذه الدقة والامانة ، "في داخلها") لن تخرج بقرار يدعو لتحرير كامل التراب » (٩) .

وامام مثل هذه المواقف ، وهذه المفاهيم والتحاليل لموازين القوى وصراعها ، فلا يسع المرء الا ان يؤكد ان جماهيرنا ليست بين خيارات تعرضها عليها قيادة الجبهة الشعبية: اما الانخراط في برنامج النضال في سبيل السلطة الوطنية او الانحياز الى برنامج من الهواجس ، المحشو حشوا عشوائيا بسقطات سياسية وايديولوجية متلاحقة ولا يعدو ان يكون غير مسلسل مسليات حول مؤامرات سرية تحيكها قوى سرية وغير منظورة تارة في دهاليز مؤتمرات القمة العربية والاسلامية واخرى في دهاليز الامم المتحدة . اما جماهير الشعب الفلسطيني فعلا ليست امامخيارات، لانها تدرك وهي المسلحة ببرنامج سياسي مرحلي للثورة ان صراع موازين القوىالذي تخوضه ، مؤرخ حقا بالاحداث والوقائع ، بالضربة والضربة المقابلة ، بالحملة والحملة المعاكسة ، بتراكم نضالات ملموسة وانتصارات ملموسة ، انه مسلسل من المعارك الكبيرة والصغيرة ، الجزئية والشاملة . ومن هنا ، فان كل مخاطبة للجماهير ، غير نابعة من وقائع هذه الاحداث ، لن تكون مفهومة ، لانها ليست من صلب عملية الصراع . وعلى قيادة الجبهة الشعبية ان تتعظ اخيرا ، وان تعدل عن منطلقاتها الخاطئة واستنتاجاتها الاكثر خطا حول ما تسميه بالتجربة الاخيرة. فهذه التجربة تثبت افلاس سياسة «الرفض»، لان هذا الرفض يدور تحديدا على نفسه ويتنكر للجماهير ونضالاتها في سبيل حقوقها وامانيها. ان التهافت الجديد لقيادة الجبهة الشعبية على تاكيد صحة الاطروحات الخاطئة ، ليس اكثر من محاولة مكشوفة لستر عري الافلاس السياسي للنزعات الانعزالية الانشقاقية ، هذه النزعات ، التي لم تات من السماء ، كانت في اساس الاطروحات ، التي انطلقت بعد حرب تشرين تبشر بدعاية ان كل شيء متفق عليه بدءا من مؤتمر « نحن مدعوون لحضوره فورا » على حد تعبير د. حبش في خطابه في الجامعة العربية في نهاية ١٩٧٣ وانتهاء بدولة على طبق من فضة . وليس مقيدا لقيادة الجبهة الشعبية ان تخرج الان على الجماهير تقول لها ، ان البرنامج السياسي المرحلي للثورة لا يمكن أن ياتي بسلطة وطنية ، ولذا لابد من مراجعة الموقف منه ، فمثل هذا القول لا يعني بالنسبة للجماهير غير بداية تعرف ، غير مصحوب بالاعتراف ، من قيادة الجبهة الشعبية على خطا الخط ، الذي روجت له طويلا وادعت فيه استعداد القوى المعادية للاعتراف بمنظمة التحرير على قاعدة البرنامج السياسي المرحلي ، برنامج النضال في سبيل السلطة الوطنية . وافضل لهذه القيادة ان تبدا من حيث وقعت في الخطأ ، فذلك هو المدخل الوحيد والمفيد لحوار مع منظمة التحرير ومع الجماهير ، التي لم تفاجأ كما حال قيادة الجبهة الشعبية بعداء الولايات المتحدة واسرائيل للسلطة الوطنية ، والتي لم تفاجأ بمساهمات السادات في التواطؤ والالتفافعلى البرنامج السياسي المرحلي للثورة ، برنامج السلطة الوطنية .

واخيرا ، واذا كانت بعض الاصوات ترى في عودة الجبهة الشعبية الى منظمة التحرير الفلسطينية ما من شانه ان يزيد في عدد بنادق منظمة التحرير ، فليست هذه هي المشكلة . ولهذا فان جميع الدعوات الحريصة على عودة الجبهة الشعبية لا بد ان تنطلق بالاساس من الحرص على تصفية كاملة للسياسات الاحباطية بكافة اشكالها ، بدءا من سياسة عدم التمييز بين برنامج التسوية الاميركية التصفوية مرورا بسياسة الهواجس واستحداث فزاعات المؤامرات السرية وانتهاء بالابتهاج بمساهمة السادات في الحلول المنفردة والجزئية مع العدو الاسرائيلي . فذلك هو افضل المداخل لوحدة البنادق وعودة رفاق السلاح ، وذلك هو افضل الضمانات لتدعيم وتعزيز الطاقات الوطنية والثورية في وجه المحاولات اليمينية والرجعية العربية ، الهادفة الى تجويف المنظمة وتحويلها الى منظمة مقبولة . ان تصفية السياسات الاحباطية هو الكفيل بتعزيز مواقع منظمة التحرير الفلسطينية واعادة صياغة العلاقات داخلها بما يضمن استمرار النضال على قاعدة البرنامج السياسي المرحلي للوصول الى السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة ، قاعدة الارتكاز لمتابعة الطريق نحو تحرير كامل الترابالوطني الفلسطيني .

سامي شاهين

المراجع

١ — ٣ — راجع الهدف ١ شباط ١٩٧٥
٤ — ٥ — راجع الهدف ٢٢ — ١٢ — ١٩٧٣
٦ — الهدف ٢٨ — ٩ — ١٩٧٤
٧ — البيرق ، مقابلة مع د. حبش ٤ — ٢ — ١٩٧٥
٨ — الهدف ١٢ — ١١ — ١٩٧٤
٩ — الهدف ٥ — ١١ — ١٩٧٤

تقييم نقدي لنظرية التطور اللارأسمالي

بقلم: جو سلوفو

ترجمت هذه الدراسة عن مجلة « الماركسية اليوم » التي يصدرها الحزب الشيوعي البريطاني . وهي دراسة نقدية لبعض المفاهيم المتداولة عن الطريق اللارأسمالي والدولة الوطنية الديمقراطية، تعبر عن وجهة نظر الكاتب . قد نختلف مع بعض ما جاء فيها او نتفق مع البعض الاخر . لكن ، مما لا شك فيه ان القضايا التي يثيرها من الناحية النظرية والتاريخية والواقعية تستحق التامل والدراسة المتانية والتقييم غير المتحيز ، خاصة وهي تتعلق بمشكلات تمس المناهج الفكرية والنضالية والممارسات العملية للقوى الثورية في البلدان النامية حديثة الاستقلال .

وكاتب المقال جو سلوفو هو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بجنوب افريقيا ومسؤول التثقيف .

وستصدر هذه الدراسة كاملة في «كتابات مصرية» التي تعبر عن راي تيار من الشيوعيين المصريين . و « الحرية » تنشر — هنا — على حلقتين — الجزء الاخير من هذه الدراسة :

يستخدم بيان الاحزاب الاحدى والثمانين عام ١٩٦٠ صيغة «التطور اللارأسمالي» فيما يتعلق بالمناطق الحديثة الاستقلال ، وهذه اول مرة يظهر فيها فعلا هذا الاصطلاح في اي وثيقة للحركة الشيوعية العالمية . وتقول الفقرة المعنية :

« تسعى الشعوب — بعد كسب استقلالها السياسي — الى حلول للمشكلات الاجتماعية التي تثيرها الحياة وامكانات دعم الاستقلال الوطني . وتتقدم الطبقات والاحزاب المختلفة بحلول مختلفة . واي مسار للتطور يختار هو المسالة الداخلية التي تخص الشعوب نفسها . ومع نمو التناقضات الاجتماعية فان البورجوازية الوطنية تميل اكثر واكثر نحو التساهل مع الرجعية المحلية والامبريالية . ومع ذلك يبدا الشعب في ان يرى ان افضل السبل القضاء على التخلف الطويل وتحسين مستوى معيشته هو التطور اللارأسمالي . فبهذه الطريقة وحدها يمكن للشعوب ان تحرر نفسها من الاستغلال والفقر والجوع . وسوف تلعب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الواسعة الدور القيادي في حل هذه المشكلة الاجتماعية الاساسية » . (بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية الـ ٨١ — ديسمبر ١٩٦٠) .

وقد ثارت مجادلات لفظية ساخنة حول ملاءمة اصطلاح «اللارأسمالي» لوصف حتى نظام اجتماعي اشتراكي . فهو يثير حتى هذا التساؤل الواضح : اذا لم يكن رأسماليا فماذا يكون اذن ؟ ان الطبيعة السلبية للاصطلاح تفتح الطريق لمناقشات لا نهاية لها — من نوع المناقشات المعهودة — حول تصنيف اشكال الدولة ، و«التشكيلات الاقتصادية » التي لا تنتهي الى اي نتيجة . وساعود الى هذه النقطة عندما اتناول عددا قليلا من الدول في افريقيا التي توصف من حين لاخر بانها تسير في الطريق اللارأسمالي .

واعتقد ان الفقرة المذكورة لم تكن تعني اكثر من ان الدول الحديثة الاستقلال ليست محكوما عليها تاريخيا بان تمضي عبر التطور الكامل للراسمالية ، وانه في النهاية — وكنتيجة لاشتداد حدة التناقضات الاجتماعية الداخلية — فان «الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية العريضة» سوف تلعب الدور الاول في قيادة الشعب الى مجتمع متحرر من الاستغلال . وينبغي التاكيد على ان الوثيقة لا تزعم شيئا عن الامكانية الفورية لان تظهر في تلك المناطق ابنية سلطة يسيطر عليها العمال والفلاحون قادرة على ان تبدا في خلق الظروف للاشتراكية . فقد كانت هذه الابنية للسلطة هي التي كفلت الاساس لتقدم مخطط نحو الاشتراكية في جميع الدول الاشتراكية القائمة ، التي تفادت جميعا تقريبا — وبدرجة تزيد او تقل — الطريق التاريخي الكلاسيكي عبر الراسمالية ذات النمو الغربي . ولقد كان التوقع في بداية العشرينات ان يصبح في الامكان خلق سوفييتات تجعل من الممكن تحقيق عملية مناظرة في المستعمرات .

والذي تقوله الوثيقة عن الامكانيات الفورية يظهر في فقرة تالية :

« في الوقت الراهن ، تنشأ ظروف محلية ودولية ملائمة في كثير من البلدان لاقامة ديمقراطية وطنية مستقلة ، اي دولة تصون — بصورة متماسكة — استقلالها السياسي والاقتصادي، وتناضل ضد الامبريالية وتكتلاتها العسكرية وضد القواعد الامبريالية على اراضيها . دولة تناضل ضد الاشكال الجديدة للاستعمار وضد تغلغل راس المال الامبريالي ، دولة ترفض المناهج الدكتاتورية والطغيانية في الحكم ؟ دولة تؤمن فيها للشعب حقوقا ديمقراطية وحرية واسعة (حرية الخطابة والصحافة والتجمع والمظاهرات واقامة الاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية) ، وتؤمن ايضا فرصة العمل لتنفيذ اصلاح زراعي وغيره من التغييرات الديمقراطية والاجتماعية ، ومن اجل اشتراك الشعب في تشكيل سياسة الحكومة . ويمكن تكوين ودعم الديمقراطيات الوطنية في البلدان المعنية من تحقيق تقدم اجتماعي سريع والقيام بدور ايجابي في صراع الشعب من اجل السلام وضد السياسات العدوانية للمعسكر الامبريالي ومن اجل الالغاء الكامل للقهر الاستعماري». (المصدر السابق) .

ومن سوء الطالع فان مصدرا لكثير من عدم التعيين ، والالتباس في بعض المناقشات منذ صدور الوثيقة كان هو غموض فرق هام : هو الفرق بين مشكلة تخطي الراسمالية وامكانيات بناء دولة ديمقراطية وطنية تقدمية في فترة ما بعد الاستقلال بسبب «الظروف المحلية والدولية الملائمة» . فهناك في المدى البعيد — بطبيعة الحال — علاقة تداخل جدلية بين المشكلتين بمعنى ان تنفذ الاهداف المحددة لدولة ديمقراطية وطنية سوف يؤدي الى تقدم مادي واجتماعي ، والى ظروف ملائمة — بدرجة تزيد او تقل — لنضال تلك القوى ، وهي في الاساس العمال والفلاحون ، القوى التي دون تألفها فان استكمال الثورة المعادية للاستعمار وخلق نظام اشتراكي في النهاية ، يكون مستحيلا .

الدولة الديمقراطية الوطنية

ولكن الفارق الذي اؤكد عليه ذو اهمية كبرى . فان برنامج اقامة دولة ديمقراطية وطنية لا يتعارض — في واجهته — مع خلق ديمقراطية راسمالية خالصة وبسيطة تقدمية نسبيا ، انه يمكن حقا ان يصبح الاطار الذي تزدهر فيه الراسمالية . ان صون الاستقلال السياسي والاقتصادي ، ورفض القواعد العسكرية ، والنضال ضد العودة من جديد تحت سيطرة الاستعمار وراس المال الاجنبي ، ورفض الوسائل الطغيانية والدكتاتورية في الحكم ، وتامين حقوق سياسية ديمقراطية واسعة وغيرها من التغيرات الديمقراطية والاجتماعية — كل تلك الاهداف تتفق مع المراحل الاقل احتضارا من الديمقراطية البورجوازية . فالاصلاح الزراعي يتضمن عادة اعادة توزيع للارض وتفتيت الملكيات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، او على تاميم الارض . انه حافز لخلق ومضاعفة اعداد صغار الملاك الفلاحين الذين ينتجون للسوق . ولكنه لا يعني بالضرورة تنمية اشتراكية . فهو اذا كان يفعل شيئا فانما يخلق راسماليين صغار وانماط بورجوازية صغيرة من التنظيم الاجتماعي وايديولوجية بورجوازية صغيرة .

« حتى اعادة توزيع كل الارض لصالح الفلاحين وطبقا لرغباتهم لن يؤدي الى تحطيم الراسمالية اطلاقا وانما ستعطي — على النقيض من ذلك — دفعة لنموها » . (لينين : اسلوبان ، المصدر السابق ، ص ٤٨) .

كذلك فان خلق قطاعات تابعة للدولة من اجل تقدم نحو اقامة صناعة وطنية تعوق الراسمالية . انما هو يمكن — بل في معظم الاحيان يصبح فعلا — « المولدة الخاصة للعلاقات الراسمالية» ، ويمكن ان يخدم حفز العلاقات الراسمالية عن طريق اشكال راسمالية الدولة . (ن. بروتنز ، الاستعمار الجديد واستراتيجيه الاقتصادية الاجتماعية ، مجلة الكومونيست العدد ٤ — ١٩٧٠ ، ترجمتها ونشرتها المجلة اليومية لوكالة نوفوستي للصحافة ، ٢٢ ابريل — نيسان ١٩٧٠) . ان الاجراءات الاقتصادية التي تعد ضرورية لمعالجة المهمة الثورية لما بعد الاستقلال ، مهمة خلق صناعة وطنية ودفع القوى الانتاجية سوف يؤدي — بكل الوسائل — الى تغذية ودعم الاتجاهات نحو التنمية الراسمالية اكثر من التنمية الاشتراكية — وخاصة عندما نسلم بان الدول الحديثة (ايا كان الطريق الذي اعلنته) تظل في اطار مجال اقتصاد العالم الراسمالي ، الذي يقيد القدرات الداخلية والخارجية على الحركة . ذلك ان العالم الاشتراكي لا يزال غير قادر على توفير كل حاجاتها الانمائية على النطاق المتضمن في بحث عام ١٩٢٢ . (فكتور تياجونينكو ، « مشكلات ثورات التحرر الوطني المعاصرة » — دار وكالة نوفوستي للصحافة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨) . « ان بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تستطيع — بطبيعة الحال — ان تعتبر البلدان الاشتراكية قادرة على ان تمدها بحاجاتها الى راس المال والمعدات والمساعدة الفنية . فعليها ان تلبي جزءا من احتياجاتها من البلدان الامبريالية ، ومع ذلك ، ونظرا لتاييد النظام الدولي للاشتراكية فانها تستطيع ان تسلك كشريك مستقل ومساو » (حركات التحرر الوطني ، وكالة نوفوستي للصحافة — ١٩٦٥ ، ص ٦٢) . (من المؤكد ان هذا توقع غير واقعي بدرجة كبيرة ، نفته الاحداث) .

ومن ثم فان تنفيذ الاجراءات الاجتماعية التي تعكس مفهوم الدول الديمقراطية الوطنية لا ينبئنا باكثر من ان خطوة اخرى قد اتخذت لدفع الثورة المعادية للاستعمار والمعادية للاقطاع، هي خطوة تشكل — بغير شك — تقدما تاريخيا ، ولكنها تفتقر الى واحد من العناصر المكونة الرئيسية لتمكين المجتمع من توجيه مسار انتقالي نحو الاشتراكية — ذلك هو عنصر قوة العمال ، فدون هذا العنصر لا يوجد سبب في النظرية او في التجربة يجعلنا نستنتج ان الدولة الديمقراطية الوطنية هي نفسها أداة او وسيلة لتفادي الراسمالية ، مهما كانت التشكيلات الاخرى — الانتكاسية تاريخيا — التي قد تدل على تدميرها . ومع ذلك فانه يوجد في كثير من الكتابات عن هذه المسالة — اي بالتحديد التي تعطي للدولة الديمقراطية الوطنية وهذا واحد فحسب من الامثلة النموذجية لبعض شروح المحللين الماركسيين في المسالة .

« ... الدولة الديمقراطية الوطنية شكل انتقالي من اشكال الادارة . ومهمة هذه الدولة تمهيد الطريق للانتقال من مرحلة العلاقات السابقة على الراسمالية الى الاشتراكية ، مع تجاوز مرحلة التطور الراسمالي. واساسها السياسي هو الجبهة الديمقراطية الوطنية المتحدة ، التي تضم جميع القوى الديمقراطية التقدمية الوطنية . ويتحدد بنيان دولة الديمقراطية الوطنية باساسها الطبقي . وبصفة اساسية وموضوعية فان هذه الدولة هي من البداية الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية من البروليتاريا والفلاحين وبورجوازية المدن الصغيرة . ولا يمكن لدولة الديمقراطية الوطنية ان تحقق مهمتها دون تجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية . فبحكم كونها دولة ثورية مناهضة للامبريالية ومناهضة للاقطاع ، دولة للشعب العامل، يتعين عليها ان تحقق الانتقال الى التنمية اللاراسمالية وتحويل الثورة من خلال مراحل عديدة الى ثورة اشتراكية » . (حركات التحرر الوطني — المشكلات الحيوية ، المصدر السابق ، ص ٧٤) .

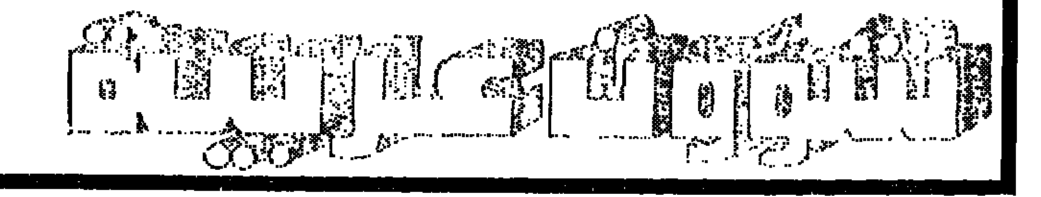
يتضح من هذا المرجع وكثير غيره في المسالة ان الدولة الديمقراطية الوطنية — مهما كانت انتقالية — تعد شيئا اكثر من بنيان يعكس الموقف فيما بعد الاستقلال مباشرة . وهي تبدو — كتشكل للدولة — ان بداخلها فعلا بذور مجتمع اشتراكي مستقل . ورغم ان عملية التحول قد تنطوي في النهاية على عدد من المراحل في مسار مجابهة الاهداف الديمقراطية الوطنية للمرحلة الجارية ، فان الدولة ينظر اليها على انها تضع الاساس الاقتصادي الاجتماعي للانتقال نحو نظام اشتراكي والاقتراب اكثر الى موقف يمكنها منه ان تقيم هذا النظام . ان « مهمة » الدولة الديمقراطية الوطنية تقترب اكثر الى التحقق وهي « تتجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية » اكثر واكثر .

" مع تطور الديمقراطية الوطنية خلال الثورة والارتقاء فان الدولة سوف تصهر المجتمع تدريجيا ، خالقة الظروف للانتقال — خطوة بخطوة — الى مجتمع تسود فيه علاقات انتاج اشتراكية » . (اسكندروف ، المصدر السابق ، ص ١٩٢) .

فاذا كانت هذه الصيغة تعني ان اشكال الدولة — فيما بعد الاستقلال سيحل محلها في النهاية شكل للدولة مختلف في ظل سيطرة العمال والفلاحين التي ستبدا بدورها بناء علاقات انتاج اشتراكية ، اذن فانه لا يمكن المنازعة فيها . فبهذا المعنى تكون الدلالة الخاصة لدولة الديمقراطية الوطنية — ببساطة — هي انه في اطارها تصبح الظروف اكثر ملاءمة للشعب العامل للقيام بالصراع الطبقي . ولكن المناقشة حول المسالة تتجاوز هذا ، وبطريقة تدعم تاكيد اسكندروف بانه « يكون من السابق لاوانه ان نعتبر كل جوانب هذه المشكلة المركبة قد اتضحت تماما وتاصلت علميا . » (اسكندروف ، المصدر السابق — ص ١٧٧) .

وربما تتركز اهم مشكلة حول السؤال التالي : كيف يجري التطلع الى ان الدولة الديمقراطية الوطنية سوف تتجاوز اطار الديمقراطية البورجوازية ، الذي سيقام — على الرغم منه —؟ حقا ان البورجوازية القائمة او البازغة — في الوقت الذي يجري التطلع اليه — لا تحتل نفس المركز المسيطر الذي يميز الدولة الراسمالية الكلاسيكية ، ولكن الدولة ليست بالمثل دولة يسيطر فيها العمال . فالاقتصاد ككل لا يزال معتمدا على الراسمالية العالمية وكثير من الاجراءات الاقتصادية الموحى بها (بما في ذلك جانب الاصلاح الزراعي البالغ الاهمية) سوف ينحو نحو توليد اشكال وايديولوجية راسمالية . وهذه الاجراءات الاقتصادية — لخلق صناعة وطنية وسيطرة للدولة على خطط التنمية الرئيسية ومشاركة للدولة مع راس المال الاجنبي او الخاص ، الخ — لا تحسم الامر ، في غياب عوامل اخرى . ويتعين علينا حتميا ان نرجع الى نفس المسالة الجذرية — الصراع من اجل السلطة السياسية من جانب القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق تقدم مرحلي متماسك نحو الاشتراكية ، وهي الطبقة العاملة .

في العدد القادم: الصراع الطبقي في دولة ديمقراطية وطنية .



بيان سياسي مشترك للجبهة القومية والجبهة الديموقراطية

بناء على دعوة من اللجنة المركزية للتنظيم السياسي — الجبهة القومية ، قام وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نايف حواتمه امين عام اللجنة المركزية بزيارة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة الواقعة بين ١—١٠ فبراير — شباط ١٩٧٥ . وقد جرت مباحثات موسعة بين وفد الجبهة الديمقراطية والمكتب السياسي للتنظيم السياسي الجبهة القومية ، وتناولت المباحثات الاوضاع الفلسطينية والعربية الراهنة ومشكلات الغزو الايراني العدواني لعمان بدعوة من النظام القابوسي العميل . وقد كان الاتفاق تاما بين وجهات نظر ومواقف الطرفين تجاه القضايا المطروحة وتوصلا الى النتائج التالية :

اولا :

ان الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية تخوضان نضالا باسلا لتحرير الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وانتزاع حقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، ولدحر الخطط والبرامج الامبريالية الاميركية — الصهيونية — الرجعية وخاصة الاردنية الهادفة الى امرار الحل الاستسلامي على شعوب امتنا العربية والحل التصفوي للقضية الفلسطينية .

ثانيا :

ان الخطط الامبريالية — الصهيونية — الرجعية تستهدف تعزيز النفوذ الامبريالي الاميركي في الوطن العربي ونسف مكتسبات حركة التحرر العربية الوطنية الاجتماعية والسياسية — وتثبيت مواقع الرجعية العربية ومحاولة تطويع المنطقة العربية لصالح الاحتكارات النفطية الامبريالية ، ومن هنا تاتي تهديدات وزير خارجية الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط العربية .

تهدف هذه الخطط الى تصفية القضية الفلسطينية بالعودة الى تمزيق واقتسام الوطن الفلسطيني بين الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني التوسعي وبين النظام الرجعي الاردني تحت شعار مشروع المملكة المتحدة والعمل بذات الوقت على توطين واستيعاب الشعب الفلسطيني في المملكة المتحدة بديلا عن الوطن الفلسطيني ، ومن اجل تصفية وجود الوطن والشعب الفلسطيني المستقل كما حصل في مؤامرة نكبة ١٩٤٨ ، وبذات الوقت تمكين العدو الصهيوني من توسع عدواني جديد على حساب الارض الفلسطينية والعربية المحتلة .

ثالثا :

ان قوى الامبريالية الامريكية واسرائيل والرجعية الاردنية تحاول تمزيق قرارات قمة الرباط وامرار خطط الاستسلام والتسوية خطوة خطوة وتحت شعار « الحلول الجزئية والثنائية والمنفردة» بين الدول العربية ودولة العدو الصهيوني بدلا عن الانسحاب الفوري الشامل من الاراضي العربية المحتلة وضمان حقوق شعب فلسطين العربي في وطنه وتقرير مصيره بنفسه وبناء وجوده الوطني المستقل ودولته الوطنية الفلسطينية .

رابعا :

لاحظ الطرفان تعاظم الضغوط الرجعية العربية على منظمة التحرير الفلسطينية لصالح حسين والخطط الامريكية الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية على اساس اتفاق اردني رجعي — اسرائيلي على الضفة الغربية وتحت شعار « اعطاء توكيل فلسطيني » للملك حسين لاجراء فك ارتباط مع الكيان الصهيوني بالضفة الغربية لنهر الاردن . وهذا ما يجعل النظام الاردني قادرا على فرض وجوده من جديد على الارض الفلسطينية تمهيدا لضمها والحاقها بالقوة للمملكة المتحدة وفرض الحل التصفوي للقضية الفلسطينية .

كما لاحظ الطرفان الضغوط الرجعية العربية على منظمة التحرير لشل وتعطيل خطواتها السياسية المستقلة وتطوير الاعتراف العربي والدولي بها الى اعتراف سياسي ودبلوماسي كامل بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني المعبر عن حقه في الاستقلال وتقرير المصير وبناء السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة كخطوة كبرى على طريق الحل الديمقراطي الجذري العادل والدائم تحت راية الدولة الديمقراطية الموحدة على كامل التراب الوطني الفلسطيني .

خامسا :

لاحظ الطرفان وعلى ضوء المعلومات المتوفرة ان العدو الصهيوني اعد اعدادا واسعا لاخذ زمام المبادرة في شن حرب عدوانية خامسة على شعب فلسطين وشعوب الامة العربية ، وقد قامت الامبريالية الاميركية بتقديم كل الة الحرب الاستعمارية المتطورة للكيان الصهيوني من اجل مواصلة خططه الحربية الاستعمارية التوسعية ومحاولة فرض الحل التصفوي للقضية الفلسطينية واداة بيد الامبريالية الاميركية لضرب الشعوب وحركة التحرر الوطني العربية .

وفي الوقت الذي تستعد فيه الدولة الصهيونية لشن الحرب الخامسة تواصل الامبريالية الاميركية امرار الحلول .. الجزئية الثنائية وابتزاز الدول العربية لنزع سلاح النفط والارصدة العربية ميدان القتال والصراع دفاعا من حق شعب فلسطين في الوطن والاستقلال وحق امتنا في تحرير اراضيها المحتلة .

ان التنظيم السياسي ، الجبهة القومية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد اتفقا على :

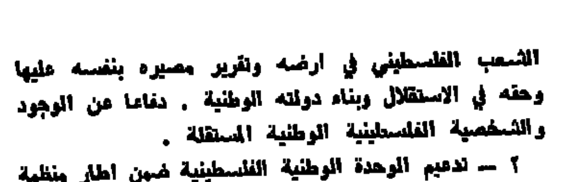
١ — تدعيم كفاح منظمة التحرير والثورة الفلسطينية السياسي المسلح والتنظيمي من اجل دحر كل خطط تصفية قضية فلسطين واقتسام وتمزيق الوطن الفلسطيني بين الدولة الصهيونية الاسرائيلية والنظام الاردني الرجعي .

وتدعيم كفاح شعب فلسطين بقيادة قواه المسلحة ممثلة بمنظمة التحرير لدحر الاحتلال الصهيوني وضمان حق


الرفيقان سالم ربيع علي وعبد الفتاح اسماعيل


الرفيق نايف حواتمة

هكذا من الاصل



الشعب الفلسطيني في ارضه وتقرير مصيره بنفسه عليها وحقه في الاستقلال وبناء دولته الوطنية . دفاعا عن الوجود والشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة .

٢ — تدعيم الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين والعمل الدؤوب لحل كافة الخلافات بين فصائل الثـــورة على ارض منظمة التحرير وبالوسائل الديمقراطية ، فبالوحدة الديمقراطية بين قوى الثورة والشعب تنتصر ارادة الشعب الفلسطيني والامة العربية .

٣ — رص صفوف حـــركة التحرر العربية على اساس البرنامج المشترك لدحر الاحتلال الصهيوني عن كل الاراضي العربية المحتلة وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال علـــى ارضه بدون اية وصاية عربيـــة ليكون قادراً على مواصلة الكفاح لانتزاع كامل حقوقـــه التاريخية على امتداد مراحل النضال القادمة .

ان حشد الطاقات العربية المسلحة والبشرية المنظمـة والاقتصادية والسياسية على اساس الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العميلة هو السبيل الاعظم للانتصار على خطط الاعداء وضمان مساندة البلدان الصديقة وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية وكذلك البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز والبلدان الاوروبية المتحررة من الهيمنة الاميركية.

وعلى ضوء هذا يدعو الطرفان كل القوى العربية الوطنية والثورية لرص صفوفها ودفع كل الطاقات نحو جبهات القتال ونزع زمام المبادرة من يد العدو الصهيوني الغادر .

٤ — يدين الطرفان بقوة الخطط الاميركية — الصهيونية لامرار الحلول الجزئية والثنائية .

ويدين الطرفـــان الخطط المعادية الجارية لمحاولة سلب ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني مهما كانت المبـــررات فللشعب الفلسطيني وحده ممثلا بقواه المسلحة ضمن اطار منظمة التحرير الحق في تقرير مصيره وخطوات نضالـــه واستقلاله .

كما يدين الطرفان محاولات الرجعية الاردنية التطـــاول على قرارات الرباط لاجراء فك ارتباط مع العدو الصهيوني من اجل ضـم والحاق الضفة الغربية الفلسطينية واقتسام فلسطين مع الدولة الصهيونية من جديد .

٥ — يدين الطرفان الغزو الايراني لعمان ويطالبان حركة التحرر العربية والدول الوطنية العربية الوقوف بجانـــب الثورة العمانية لدحر الغزو الايراني والحاق الهزيمة بنظام قابوس العميل والمحافظة على عمان عربية وطنية مستقلة .

هذا وقد حيا وفد الجبهة الديمقراطية الثورة اليمنيـــة ونضالها الباسل ضد الامبريالية والرجعية من اجل الاستقلال الوطني والوحدة والتقدم . كما حيا الوفد التحولات الديمقراطية العميقة في جمهورية اليمن الديمقراطية على كافة المستويات لتدعيم الاستقلال الوطني الاقتصادي والسياسي وبناء اليمـن المتقدمة والمزدهرة .

كما قدر وفد الجبهة الديمقراطية تقديرا عاليا دعم ومساندة اليمن الديمقراطية للثورة الفلسطينية بكافة الوسائل وكل هذا يؤكد ترابط الثورتين الفلسطينية واليمنية .

كما حيا المكتب السياسي للتنظيم السياسي — الجبهة القومية كفاح شعب فلسطين الباسل والمرير دفاعا عن تحرير ارضـــه واستقلاله الوطني وسجل بارتياح كبير انتصارات الشعـــب الفلسطيني على امتداد عام ٧٤ السياسية والعسكرية في ظل البرنامج الوطني المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة (يونيو — حزيران ١٩٧٤) وكان صدور قرار الامم المتحدة بحق شعب فلسطين العربي بتقرير المصير والاستقلال تتويجا دوليا لنضالاته وانتصاراته .

والتنظيم السياسي — الجبهة القومية واثق كل الثقة بقدرة الثورة ضمن اطار منظمة التحرير على مجابهة كل الصعاب القادمة والانتصار عليها بفضل النضال المسلح والسياسي تحت راية البرنامج الوطني المرحلي بفضل مساندة حركـــة التحرر العربية والقوى الصديقة العالمية لشعب فلسطين وثورته .

والتنظيم السياسي — الجبهة القومية واثق كل الثقة من انتصار شعوب امتنا وحركتها التحررية على الاعداء الامبرياليين والصهاينة والرجعيين لاسترداد الارض العربية والتزاع حقوق شعب فلسطين المرحلية كخطوة لانتزاع كامل حقوقه التاريخية .

الجبهة الديمقراطية
لتحريـــر فلسطيـــن

التنظيم السياسي — الجبهة القومية
عدن ، ١ فبراير (شباط ١٩٧٥)
جمهورية اليمـــن الديمقراطية





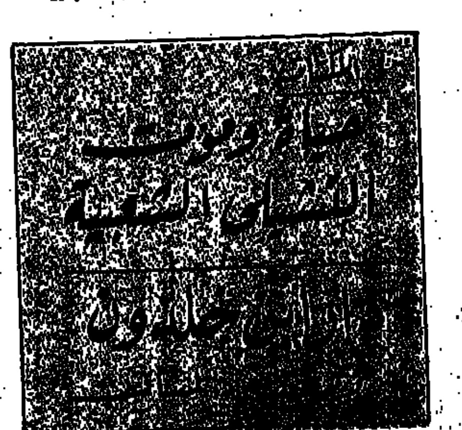
يوم التضامن العالمي مع شعب التشيلي

من الارهـاب الفـاشي الى المقـاومـة الموحـدة

صادف الثاني عشر من شباط يـوم التضامن العالمي مع شعب التشيلي ، يوم رص صفوف اوسع جبهة عالميـة لتعميق العزلة العالمية للطغمة الفاشيـــة العسكرية العميلة للاميركان ، الممعنة قمعـا وارهابا ضد جماهير شعب التشيلي . يـوم الضغط من اجل اطلاق سراح المعتقلين ووقف الاغتيالات والتعذيب والبطش . وهو ايضـا مناسبة لتقديم كافة اشكال الدعم لنمو المقاومة الشعبية الموحدة ضد العسكر والبورجوازيـة الفاشية العميلة ، ولانتصار الحرية والاشتراكية في التشيلي . وبهذه المناسبة ، نقدم فيما يلي متابعة حول التطورات الاخيرة في التشيلي .

« الارهاب الاقتصادي »

ان الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي سعت اليها الدكتاتورية العسكرية بعد الانقلاب في ١١ ايلول ١٩٧٣ هي تامين عمل النظام الراسمالي الذي هزته الوحدة الشعبية ، وتدعيم تبعيته للامبريالية باعتبار ان الطغمة العسكرية كانت ترى ان العودة الكثيفة للرساميل الاجنبية قد



تؤدي الى اطلاق التطور الاقتصادي ، وان العودة الى قوانين السوق الراسمالية قد تحل مشكلات التموين وتحد من التضخم . باختصار كانت الطغمة العسكرية في « التطور علـى الطريقة البرازيلية » نموذجا يقتدى به ..

اما في الواقع فان ما جرى تنفيذه هو اعادة فرض شروط الاستغلال ، وركود النشـاط الاقتصادي خاصة في مجال الصناعة ، والحفاظ على التضخم وبقي النجاح الوحيد للطغمة هو نجاحها في تعميم البطالة التي اضعفت وحـدة الطبقة العاملة وخلق جيشا من الاحتياطيـين العاطلين عن العمل المستعدين لقبول اجـور منخفضة .

منذ البداية سعت الطغمة العسكرية لكسر وحدة الطبقة العاملة . وبدات بالغاء مكاسب العمال ، وحلت الاتحاد العمالي العام الوحيد الذي يضم حوالي ٦٠ بالمئة من العمـال والمستخدمين في البلاد ، كما انها اقدمت على تصفية بعض قادة وكوادر هذا الاتحاد تصفية جسدية . بالاضافة الى ذلك تم الغاء كـل المنظمات الحقوقية التي تعترف ببعض الحقوق العمالية وجرى استبدالها بمحاكم خاصـة خاضعة لممثلي القوات المسلحة . وفرضـت الطغمة بواسطة المرسوم رقم ٥ « نظام العمل » الذي يعاقب بالموت المضربين الذين يتهددون « المصلحة الوطنية » وجرى بالفعل اعدام عشرة من كوادر نقابة عمال الموانىء في اذار ١٩٧٤ في فالباريزو .

وقد سمحت هذه التدابير للمدراء بالتصرف بدون حدود وبالاقدام على رفع وتيرة وساعات العمل وتخفيض عدد العمال . وتبدو هـذه السياسة المنظمة رجعية بشكل دفع المنظمة العالمية للعمل لدعوة السلطات التشيلية « لوضع حد لهذه الانتهاكات المتكررة للحقوق النقابية ، ورفع كل التحريمات التي تمنعها من ممارسـة حقوقها » . وردت الطغمة على الدعوة برفع درجة الاستغلال وجرى تمديد عدد ساعـات العمل بمعدل اربع ساعات اسبوعيا ، ووضـع برنامج في القطاع العام يقضي بتسريح مئـة الف موظف وجرى الاعلان عن هذا البرنامج في حزيران ١٩٧٤ .

ومن جهة اخرى انقضت الطغمة على المقدرة الشرائية للعمال واطلقت حرية تحديد الاسعار . وكان الهدف من ذلك ترك الاسعار ترتفـع لامتصاص الفوائض المالية . وبدا واضحا ان المستخدمين هم الضحية الرئيسية لهكذا سياسة . بالاضافة الى ذلك شكل التخفيض المتتالـي للعملة التشيلية (بمعدل ١٦٦٠ بالمئة) ضربة اخرى موجهة للمستهلكين ، في ظل الصمـت الكامل للصحافة البورجوازية . وقد ادى هذا التخفيض الى ارتفاع مذهل في سعر المنتجات المستوردة مع الاخذ بعين الاعتبار ان التشيلي بلد يستورد الكثير من سلع التجهيز والاغذيـة والمواد الاولية الصناعية . وهكذا ارتفعت اسعار المواد الغذائية والمحروقات المستوردة مـن المعدل ١٠٠ في ايلول ١٩٧٣ قبل الانقلاب الى المعدل ٣٣٢٠ في ٣٠ تموز ١٩٧٤ !! وفي هـذا الوقت لم تتضاعف اسعار مواد الاستهـلاك الفاخر سوى اربع مرات . وواضح ان الجماهير هي التي تدفع ثمن هذا التخفيض في سعـر العملة الوطنية .

رغم الهبوط في الطلب ، وهذه نتيجة منطقية للبطالة ، استمر التضخم ووصل معدله عام ١٩٧٤ الى ٨٥٦٫ بالمئة . ولم تجد الدولة من حل لمحاربة التضخم سوى ... تخفيض الاجور ! فاعلنت في منتصف حزيران ١٩٧٤ عن خطـة اقتصادية تتضمن تخفيضا لاجور القطاع العام بنسبة ٢٠ بالمئة . وحققت الطغمة بذلك نجاحا في الجمع بين البطالة وانخفاض المقـــدرة الشرائية لدى العمال . وتشهد التشيلي حاليا بطالة تتراوح بين ١٥ و٢٥ بالمئة من قوة العمل في القطاع الصناعي . وقد لاحظت جريدة الموند ان اختفاء المواكب امام المتاجر لا يعود الى ان الطغمة قد نجحت في حل مشكلة التموين بل لانها نجحت فقط في « اخفاء » الزبائن .

البورجوازيـة تعيد اكتشاف « كنيستها »

كانت الكنيسة التشيلية تعتبر واحدة من اكثر الكنائس تقدمية في اميركا اللاتينية . وانتظر الكثيرون بعد الانقلاب ان تدين الكنيسة سياسة الارهاب . لكن شيئا من هذا لم يحصل . اذ ان الكنيسة استعادت اطروحتي الطغمـة العسكرية ومممتهما : لقد ادى الانقلاب الى ضحايا اقل مما كانت ستؤدي اليـه الحرب الاهلية لو اندلعت ، وما ادانة بعـض البلدان الاجنبية للانقلاب الا بفعل دعاية « الشيوعية العالمية » . وما ان تم الانقلاب حتى انصرف بعض رجال الكنيسة الى اعمال الرحمـة والاسعاف في حين كان مصير الكهنة التقدميين النفي او التصفية الجسدية .

القمع في الجامعـة

اتخذ القمع في الجامعة شكل اغلاق عدد من المدارس والمعاهد : معهد الصحافة ، معهد العمل الاجتماعي ، معهد التمدين .. واوقف عدد كبير من الاساتذة في طرد القسم الاكبـر منهم . وارغم الطلاب على الانتساب في كليات محددة . وتبدو اثار هذا النزيف التربـوي واضحة حتى ان السلطة ، بعد ان عجزت في ايجاد مدرس تتلاءم افكاره مع افكارها ، عينت استاذ الرياضة عميدا لاحدى الكليات العلمية .

القمع في الارياف ..

كان المابوش ، وهم احفاد الهنود الذيـن كانوا يسكنون في التشيلي قبـل الاستعمار الاسباني ، والذين كانوا مضطهدين تقليديـا وتاريخيا ، قد وجدوا كرامتهم اثناء حكم الوحدة الشعبية . واقدموا في العام ١٩٧١ على احتلال بعض الاراضي ودفعوا الحكومة الى الاسراع في الاصلاح الزراعي الا ان الاشياء تغيـرت بعد الانقلاب فاعيدت كل الاراضي التي صودرت والتي تقل عن ٤٠ هكتارا الى اصحابها وكذلك الاراضي التـي تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ هكتارا واصبح الذين امتلكوا هذه الارض ايام الوحدة الشعبية عمالا زراعيين . وكذلك قررت الحكومة الامتناع عن مساعدة التعاونيات الزراعيـة والعمل على التضييق عليها . وطالت هـذه الاجراءات الامكنة التي شهدت تحركات اثنـاء حكم الوحدة الشعبية واصبحت تكفي اشـارة معارضة ولو بسيطة لزج العديدين فـي السجـن .

المقاومة الموحـدة

بعد عام ونصف على الانقلاب لا زالـت المقاومة الشعبية مستمرة ولو انها لم تاخذ بعد شكلا تنظيميا واضحا باعتبار ان الجبهة المقاومة الواحدة لم تقم بعد . لماذا هذا التاخر ؟

يجب التذكير بادىء ذي بدء بان كافـة الاحزاب اليسارية فقـدت قسما كبيرا من قياديها . واصبحت المرحلة تعرف باسـم مرحلة « اعادة تنظيم الاحزاب » ومن اجـل « الوحدة المطلقة لمحاربة الفاشية » . ومع ذلك فقد ظهرت خلافات استراتيجية بين الاحزاب اليسارية فطالب البعض (الحزب الشيوعي ، قسم من حركة العمل الشعبي الموحد ...) بقيام جبهة معادية للفاشية تضـم الحزب الديمقراطي المسيحي كله وتعمل من اجل حكـم ديمقراطي ، معاد للفاشية ، وطني ، وشعبي ، ومتعدد الطبقات .. بقيادة حكومة « شعبية ، متعددة الطبقات ، واوسع من حكومة الوحدة الشعبية » ، وطالب البعض الاخر (الميـر ، قسم من حركة العمل الشعبي الموحد ، واليسار المسيحي ...) بالحاق الهزيمة بالدكتاتوريـة على قاعدة تعميق التناقضات الطبقية وتشكيل حكومة مؤقتة « وطنية ، شعبية ، ديمقراطية ، وثورية ... » والواضح ان الخلاف بيـن الخطين يكاد ينحصر في الموقف من الديمقراطية المسيحية . ويؤكد الطرف الثاني على امكانية ان تلعب الديمقراطية المسيحية دورا خادمـا للاميركيين وتشكل البديل المحتمل للحكم العسكري ويطالب لذلك بالتحالف مع الجناح البورجوازي الصغير الديمقراطي ضمن الديمقراطيـة المسيحية .

ويبدو حاليا امكانية لقاء بين كافة القيادات اليسارية وهو لقاء يدفعـه الى الامام النداء الذي اطلقه الحزب الشيوعي الكوبي وطالب فيه بضرورة « صياغة استراتيجية صحيحة لمواجهة الفاشية » . وبعد ان اشاد البيـان ببطولة الامين العام لمنظمة المير ميغيل انريكيز الذي سقط شهيدا في القتـال ضد الفاشية ، طالب بأن تتشكـل الجبهة العتيدة من الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، والمير ، وكافة المنظمات الاخرى .

وقد كان لنداء الوحدة هذا اثر كبير على كافة احزاب اليسار فقام اليسار المسيحي وحركة العمل الشعبي الموحد بالتوقيع على بيان موحد بهذا المعنى ، وكذلك فعل الامين العام الجديد للمير اندريس اللبندي ، وتبعـه الحزب الاشتراكـي علـى لسان كارلوس التاميرانو .

ولا يسع كل الثوريين ، بمناسبة التضامن مع شعب التشيلي ، سوى تمني قيام هذه الجبهة الواسعـة كخطوة اساسية على طريق دفـن الفاشية المجرمة .

رسـوم العـدد :

عمل فني من المانيا الديمقراطية تضامنا مع شعب التشيلي

في ايلول ١٩٧٣ ، سطت الرجعية الفاشية في التشيلي على السلطـة ، وعلى المكاسب الشعبية التي تحققت في عهد الليندي وتحالفه الاشتراكي . ومنذ ذلك الوقت والاعتداء على القوى الثورية والديمقراطية في تشيلي يجري على قدم وساق . ومعها كانت دماء ودموع جماهير التشيلي تسيل . لكن ورغم كل الالام ، فان الطبقة العاملة في التشيلي ، تتعلم كيـف تسقط الفاشية وعملاء الامبريالية الامريكية .

وبفضل دروس التجربـه الدمويه سيكون قتالها افضل وحفاظهـا على السلطة اقوى .

تضامنا مع شعب التشيلي ، رسم فنان من جمهورية المانيا الديمقراطية مجموعة من الاعمال الفنية ، عكست نبضا انسانيا عميقـا وحسا حقيقيا بماساة الشعب ووحشيـة الطغمة العسكرية الفاشية الحاكمة .

في العمل الاول ، صـور تلـك الطغمة بشكلها الحقيقي ، ملابسهم ، اشاراتهم ، وجوههم الشريرة المغطاة بالنظارات السوداء يقفون فوق ادوات قمعهم : مقاصل ، حراب البنادق ، المدافع ، الاسلاك الشائكة والسجون وقد علقوا فوق صدورهم اوسمة من الدولارات الامريكيـة ، دلالـة عن انتمائهم ، كعملاء للامبريالية الامريكية .

في العمل الثاني ، رسم اولئك الذين علموا الشعب كيف يناضل ، كورفلان ، الليندي ، نيرودا ، جـارا ، بين جماهيرهم التي ضحوا بحياتـهم من اجلها او دفعوا الثمن غاليا لصيانة مكاسب الشعب التقدمية . انهم جنبا الى جنب ويدا بيد في قمة صلبهم على ايدي الفاشية . لكن كل الشعـوب تناصر قضيتهم التي هي قضية شعب التشيلي .

في العمل الثالث ، نشـاهد وجه الليندي النبيل ، رمز نبل وعظمة شعب التشيلي ، الذي قاتـل ضد الدمى الفاشية العميلة . لقد رفض الاستسلام امام كل ادوات القمع وامام وجـوه الشر الشيطـانية . وظل وجهـه ونضاله يبعث ضوء الامل والحريـة لاسرى السجن الكبير في تشيلي التي ستعود حرة .

سمير سلامة

ثقافة

الى واجباتي

شعر : بابلو نيرودا
ترجمة : صبري كعوش

انني اعمل ، واعمل واعمل .
حجر فوق حجر ..
قلم فوق قلم ..
والشتاء يمر .
والغرف من بعد تبقى فتيه .
وانا اكدح ، واكدح واكدح
اعوض ما انتسى ،
واملأ بالخبز احشاء الظلام ،
واصنع مرة اخرى
من جديد ...
ذاك الامل ،
ولي ... ليس الا التراب ،
ومطر في شتاء عنيد
يهدي وينذر بالخطر .
لا استطيع ان احتفظ بشيء
سوى الفضاء ..
حيث اكدح واكدح واكدح
لصنع الربيع ..
ومعي ... في جعبتي اشياء كثيرة .. كثيرة
لاعطي الجميع ...
عندي لهم كل اسبوع هدية
لونها كلون السماء ..
وعندي لهم ،
من الغابة الخضراء اوراق
لما تزل ندية ،
بينما يغرق الاخرون بنوم عميق
وانا انظف صوتي وفؤادي ،
وباقي الادوات ،
وعندي لكل البشر ،
قطرات .. و
نظرات ...
من ندى .

حول استفتاء "النهار" لأهل القلم في لبنان

شتان بين الأدب المتسول ، والأدب الذي يطعم خبزاً

طرحت «النهار» على اهل القلم في لبنان سؤالا مؤداه : « كيف تتحدون مهنيا في هيئة للدفاع عن مصالح الاديب المادية والمعنوية بعيدا عن موقعه الفكري واتجاهه » ؟

وجاءت بعض الردود تحمل الهواجس المرضية لكثرة من الادباء اللبنانيين ، هاجس فردية الاديب وتفرده ، والخوف من تحول الادب الى مهنة « يرتزق » منها اهل القلم ويتحول الاديب الى مبخر للسلطة التي تقدم له بعض المساعدات المادية ، والتشاؤم من امكان وجود اطار يوحد الادباء حول مصالحهم بحجة الصراعات السياسية والطائفية والحزبية والفكرية ...

(خليل تقي الدين — يوسف حبشي الاشقر — ليلى بعلبكي — سليم باسيلا — فؤاد افرام البستاني — بولس سلامة — عمر فروخ — جميل جبر ...) .

وجميع الذين اجابوا على اسئلة «النهار» عدا (حسين مروة) انطلقوا اساسا من انعدام وجود صيغة راهنة تمثل اهل القلم في لبنان ، تجاوزوا « اتحاد الكتاب اللبنانيين » كاطار قائم .

ولقد خلط هؤلاء بين النقابة كهيئة ينبغي ان تدافع عن مصالح الادباء بصفتهم المشتركة كمنتجين للثقافة وبين هيئة او جمعية تضم مجموعة من الادباء او المفكرين ينتمون لمدرسة ادبية او فكرية معينة .

من البديهي الا يغيب عن البال ونحن بصدد صيغة نقابية ، ان ثمة نقاط التقاء والافتراق يجب ان نعيها سلفا وان العمل الجاد والايجابي هو الذي يستطيع ان يزيد من نقاط الالتقاء لتطويرها . ومن يشترط الانسجام التام مسبقا دون تدخل لايجاده يقع في منطق عصبوي فكري ومعزول وعاجز من محاورة الاخرين وهو المنزلق النخبوي من منطلق اخر .

يستحيل توحيد الادباء كل الادباء حول موقف جذري فكري وسياسي وادبي في مدى تاريخي منظور بحكم اختلاف المواقع الاجتماعية والفكرية . لكن مجرد التوكيد على هذا الواقع كما فعل (الياس خوري) دون الاستعداد لتغييره يعني تكريسا لهذا الواقع .

موقفان يكمل احدهما الاخر : الذين يرفضون حدا من اللقاء بسبب من فرديتهم وبسبب من رفضهم التعامل مع الادباء الشباب وما يمثلون من اتجاهات ادبية وفكرية .. واولئك الذين يرفضون الالتقاء مع اصحاب الافكار التقليدية الملونة ..

ولسنا نحتاج الى كبير جهد لنجلو صورة المصالح المشتركة التي تجمع بين اهل القلم . حسبنا ان نستعيد ما طرحه عدد منهم : (حسين مروة — جوزيف صايغ — جورج غانم — انسي الحاج — املي نصرالله — فؤاد كنعان وغيرهم ..) .

ان جمهرة المثقفين واهل القلم في لبنان — تخضع بتفاوت — الى استغلال مركب . فدور النشر لا تعطي المؤلف « من القبة حبة » ولا « من القبع ربع » لذا فالاديب يبحث عن سبيل اخر للعيش خارج اهتماماته الادبية تستنزفه وتعيق عملية الخلق الادبي بل انها تلغي احيانا امكانية التصدي لاعمال جدية . والبعض الذي يستطيع ان يعيش من ثمرة نتاجه غالبا ما يكون اسير شروط الرواج ودور النشر فهو محروم فعلا من حق التعبير الحر عداك عن الرقابة البوليسية الجاهلة . ومشكلة الادب تلتقي اساسا ومشكلة القارىء . ان جمهورا فيه نسبة مرتفعة من الاميين ، وجمهورا يحصل على القرش الابيض ليشتري به الرغيف الاسود ، ان جمهورا كهذا يحرم من غذائه الروحي والفكري يعطل وظيفة الادب والادباء لفقدان اداة التوصيل المشترك .

وجود نقابة تدافع عن مصالح اهل القلم ، تؤمن لهم ضمانات اجتماعية ومعاشية وحصانة ضد تعسف السلطات ، تؤمن لهم نشر نتاجهم وتوفير الحد الادنى من جوردهم في سبيل الخلق الثقافي وتساهم في تخفيض كلفة الثقافة لجمهور القراء ، ان نقابة كهذه لا تحصر فائدتها في القلة المنتجة للثقافة بل انها تخفف من حدة الامتيازات الثقافية وتكون خطوة اولى على طريق تعميم الثقافة على الشعب .

سعيد عقل يريد اكاديمية بحجم « عنفوان الامة اللبنانية ... تصرف بملايين الليرات ... » حلم سعيد عقل ليس اكبر من طموح شعبنا ولا امكاناته .. لكن دعونا اولا ننقذ الاديب في هذه «الامة» من حالة العوز لنستحق التحدث عن «عنفوانه» .

الذين يخشون ان تمد الدولة يدها الى قلوبهم اذا ما اطعمت افواههم ، مخطئون تماما . فالعلة في قلوبهم . شتان بين الادب المتسول والمرتزق والادب الذي يطعم خبزا ...

وهذا النوع الاخير مطلوب لاهل القلم لانهم لا يستطيعون العيش بدون خبز .

سليمان تقي الدين

طلاب مدارس الثورة العمانية يقومون بجولة من اجل الشروع بحملة لبناء مدارس الثورة العمانية

سيقوم فريق من طلاب وطالبات مدارس الثورة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير عمان بجولة في مطلع شهر اذار القادم في بعض الدول العربية ولاشبال الثورة الفلسطينية لاحياء بعض الفعاليات التي ستشتمل على اغان ورقصات شعبية عمانية .. وسيرصد ريع الحملة من اجل بناء المدارس وسيصطحب الطلبة اثناء تجوالهم معرضا لرسوم المدارس وبعض الاشغال اليدوية .

وهذه الجولة ستكون الاولى من نوعها وتعد احد منجزات الثورة في مجال توفير كل الخدمات للجماهير وستتاح لهم الفرصة ولاول مرة لمعاينة اوضاع ابناء الشهداء في المخيمات الفلسطينية .

الدليل الثقافي

كتب :

● يصدر العدد الثاني من « [illegible] مصرية » ، وهي مجموعة من الدراسات والمقالات اليسارية عن الوضع [illegible] الراهن .

● عن دار العودة — بيروت يصدر خلال ايام ، دراسة شاملة للدكتور صادق العظم عن «الصهيونية» .

● « هرتزل » ، سيرة شاملة وبيبلوغرافيا عن حياة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية لدزموند ستيوارت ، وترجمه فوزي وفاء وابراهيم منصور تصدر خلال ايام من المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

وعن نفس المؤسسة تصدر الكتب التالية :

— « الشعر الفلسطيني في نكبة فلسطين » ، لعبد الرحمن الكيالي ، عن اطروحة دكتوراه قدمت منه لجامعة الجزائر .

— « مجتمع عبد الناصر » لمحمود حمروش ، وهو جزء ثان من كتاب صدر له .

.. « عز الدين القسام » : رواية تاريخية لعاصم الجندي ، على غرار روايته التاريخية « كفرقاسم » .

— كما يصدر في سلسلة اعلام الفكر « اوكاش » لجورج ليختهايم ترجمة ماهر كيالي .

— « تلك صورتها وهذا انتحار العاشق » ، قصيدة طويلة لمحمود درويش صدرت عن مركز الابحاث الفلسطيني ، وكان الشاعر قد كتبها بمناسبة الذكرى العاشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية .

معارض :

● يعرض الفنان المصري [illegible] النوني مجموعة من لوحاته الحديثة في قاعة النادي الثقافي العربي ، ويبدأ المعرض يوم ٢٤ شباط الحالي ويستمر لمدة اسبوع .

● في غاليري لوبوان (شارع كليمنصو) تعرض لوحات الفنان طارق [illegible] مراحل مختلفة من تطوره الفني خلال السنوات الاخيرة . كما يعرض [illegible] نخلة لوحاته المستمدة من الحرف العربي والتراث الاسلامي في كاليري كونتاكت — الحمراء .

افلام :

● يستمر مهرجان الفيلم الجزائري في سينما بيروت كونتيننتال [illegible] السادسة مساء من كل [illegible] مع النادي السينمائي العربي .

● [illegible]

جولة الاسبوع

منظمة التحرير

ايـن موقف منظمة التحرير تجاه الحل الجزئي ؟

ارتفعت في الاونة الاخيرة اصوات فلسطينية تعرب عن اعتقادها (بلهجة جازمة) بصحة التوجه السياسي المصري ، بصدد التسوية الجزئية — الثنائية ، وتعرب عن املها بان يتبع ذلك حل جزئي ثنائي اخر في الجولان ، وتقول : « ان كل الظواهر السياسية تشير الى قرب انعقاد مؤتمر جنيف » .

بينما الوقائع المادية هي عكس ذلك ، فاذا كان مؤتمر جنيف سيعقد فما الداعي الى اتباع سياسة « الخطوة خطوة » .

فضلا عن ذلك ، ضمن اية شروط سيعقد مؤتمر جنيف ؟

هل يعقد بعد عزل الجبهة المصرية عن عملية الصراع من خلال انجاز تسوية جزئية ؟ عندها يتحول تاثير الوزن المصري الى دور هامشي ، يسهل على اميركا واسرائيل الاستفراد بسوريا ، ومنظمة التحرير .. وبذلك يغدو مؤتمر جنيف مظلة لتمرير الحلول الجزئية — الثنائية التي تم التوصل اليها قبل المؤتمر .

ان اتباع سياسة « الخطوة خطوة » تنفي بالضرورة اية اهمية لعقد مؤتمر جنيف للبحث في مسالة الصراع العربي — الاسرائيلي والفلسطيني — الاسرائيلي وان كان من الممكن ان يعقد فللتصديق على التسويات الجزئية .

ان الاصوات الفلسطينية التي انطلقت تروج للسياسة المصرية داخل وخارج المجلس المركزي لمنظمة التحرير ، لا تستند الى اية ضمانات فعلية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية على أرضه ، وكذلك ليس هناك اية ضمانات فعلية للانسحاب من الجولان ؟

فعلى ماذا تبني هذه الشخصيات مواقفها اذا استثنينا الوهم ؟

الموقف الفلسطيني في اجتماعات المجلس المركزي :

يوم ١٣ — ٢ — ١٩٧٥ ، عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا له في دمشق ، ناقش خلاله ، الافاق المفتوحة امام جولة كيسنجر وعلى راسها امكانية الوصول الى حل جزئي — ثنائي مصري — اسرائيلي .

وقد اوضح مندوبو الجبهة الديمقراطية في هذا الاجتماع ، الابعاد الخطيرة لاقدام مصر على توقيع مثل هذا الاتفاق ، باعتباره يحقق انسحابا جزئيا من سيناء مقابل تكريس احتلال اراض عربية اخرى ، او على اقل تقدير ، يوفر شروطا لاميركا واسرائيل تمكنهما من عقد تسويات جزئية اخرى وفق مصالحهما وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية . وقد طالب مندوبو الجبهة الديمقراطية المجلس المركزي انتهاج سياسة المواجهة العلنية لدبلوماسية كيسنجر — السادات السرية . ان اتخاذ موقف علني يسهم في كشف وفضح الخطة التي يعد لها كيسنجر ولهذا فان المجلس المركزي بنتائجه كان بالتاكيد متخلفا عن متطلبات ردع هذه المؤامرة . لقد اعلنت الجبهة الديمقراطية في تصريح صادر عن لجنة الاعلام المركزية بتاريخ ١٣ — ٢ موقفا واضحا ، صريحا شجب بشدة الاهداف الامبريالية لزيارة وزير الخارجية الاميركي ، وفضح بشدة محاولات التحايل على قرارات الرباط ، ومما جاء في البيان :

« ان التجربة الملموسة اثبتت ان الامبريالية الاميركية لا تعد الخطط من اجل الاستجابة للضغط العادل الذي تفرضه الامة العربية في سبيل تحقيق الانسحاب الشامل عن كامل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واحقاق الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، بل على العكس من ذلك فهي تقوم بنشاط محموم معتمدة على حلفائها الرجعيين في المنطقة ، من اجل عقد تسوية تصفوية (الحل الجزئي والثنائي) ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني وايضا من اجل ربط عموم المنطقة العربية اقتصاديا وسياسيا بالسياسة الامبريالية الاميركية ... »

واضاف البيان قائلا :

ان الاعلانات اليمينية المصرية وسواها التي باتت مفضوحة امام الجماهير العربية ، تخفي في داخلها تحايلا والتفافا على قرارات قمة الرباط التي نصت على رفض وادانة الحلول الجزئية والثنائية ، وتاييد ودعم منظمة التحرير لتمكينها من قيادة نضال شعبنا الفلسطيني لانتزاع حقوقه الوطنية ، وبالحاق الهزيمة بمشاريع التصفية والتوطين ، والالحاق الهاشمي بصيغة المملكة المتحدة واسواها .

ومع ذلك تتوغل مصر في سياسة « الخطوة الخطوة » نحو الكارثة ، وترتفع اصوات التفاؤل بالموقف المصري ، وسط صمت رجعي عربي .

ان الجبهة الديمقراطية تناضل وتدعو فصائل الثورة الفلسطينية وقوى حركة التحرر الوطني العربية الى تشديد نضالها من اجل :

١ — ادانة واحباط محاولات التحايل والتراجع عن قرارات الرباط .

٢ — ادانة وردع الحلول الجزئية والثنائية والانتصار لقرارات قمة الرباط .

٣ — ادانة وردع الضغوط المصرية على الثورة الفلسطينية لتفويض الملك حسين لاجراء « فك ارتباط » على الضفة الغربية من وراء ظهر وعلى حساب الشعب الفلسطيني .

٤ — متابعة النضال بعزيمة اشد لانتزاع حقوق شعب فلسطين وعلى راسها حقه في تقرير المصير ، والعودة ، وبناء سلطته الوطنية المستقلة .

لبنان

الاتفاق الأخير : انتزاع العمال اعترافاً ببعض مطالبهم

الاجتماع بين العمال وارباب العمل الذي تم فيه الاتفاق

اتفق ممثلو ارباب العمل ووفد من الاتحاد العمالي العام يوم الجمعة الماضي على اتفاق يقضي بدفع بدل غلاء معيشة بنسبة ١١ بالمئة على الاجور يبدأ من اول كانون الثاني ١٩٧٥ على ان لا ينقص عن ٥٠ ليرة شهريا والا يزيد عن ٢٥٠ ليرة ، كما اتفقوا على رفع الحد الادنى للاجور الى ٣١٠ ليرات ينطبق على الباذلين بالعمل في مطلع العام الحالي ايضا .

وقد تميزت المفاوضات الطويلة بالتعنت الكبير الذي ابداه الصناعيون بشكل خاص . واذا كانوا قد رضخوا اخيرا للاتفاق نسبيا منهم الى « ضبضبة » الحركة النقابية — عبر اليمين النقابي — لاستخدامها ، او تجييدها ، في حملتهم ضد الاجراءات الاقتصادية الجديدة بشان اسعار السكر والرسوم ، ومما اضعف الموقف العمالي سلفا ان رئيس الاتحاد ، غبريال خوري ، دخل المفاوضات وهو موافق اصلا على شروط ارباب العمل بينما تقدم الاتحاد الوطني واتحاد البترول بطلب زيادة الاجور بنسبة ١٢,٥ بالمئة (على اعتبار ان الاسعار ارتفعت بنسبة ١٥ بالمئة) ورفع الحد الادنى الى ٣٥٠ و٤٠٠ ليرة .

ولم يبت الاتفاق بامر العمال ممن هم دون العشرين ، الذين يصر ارباب العمل على حرمانهم من الزيادات بعد مضي اكثر من احد عشر شهرا على ٢ نيسان الماضي ، تقف الحركة العمالية وقد نجحت في فرض تنفيذ عدد من المكاسب التي نالتها انذاك . فخلال الاسبوع الماضي ، نشرت بمراسيم التعديلات على المادة ٥٠ من قانون العمل التي تضع قيودا مالية على الصرف الكيفي والجماعي ، وعلى المرسوم ٣٢ القاضية باستثناء المواد الغذائية من نطاق احتكار التمثيل التجاري ، وكانت قد نفذت ، بعد ٢ نيسان ، اجراءات تعديل مرسوم غلاء المعيشة لاستفادة العمال ما دون العشرين من زيادة الاجور ، ورفع الحد الادنى للتعويضات العائلية بين ٦٠ الى ٧٥ ليرة ، وفتح باب الانتساب الاختياري للضمان امام العمال الذين بداوا العمل قبل عام ١٩٦٥ .

ومع ذلك ، تبقى «مكاسب مبدئية» من اضراب ٢ نيسان لم تتحقق بعد : اعفاء اصحاب الرواتب ما دون ٦ الاف ليرة من ضريبة الدخل وتخفيض الرسوم البلدية على القيمة التاجيرية .

ومما لا شك فيه ان كل هذه المكاسب قد ابتلع الغلاء الجزء الاكبر منها ، مما يؤكد الحاجة الى استمرار النضال من اجل باقي بنود البرنامج الشامل الذي طرحه الاتحاد العمالي العام في نهاية العام الماضي ، المطالب الديمقراطية والوطنية المباشرة كالدفاع عن الجنوب واعتماد سياسة دفاع ، وتعديل قانون الانتخاب ومطالب الحركة الشعبية عموما كمطالب العاملين في الريف ، والمطالب المتعلقة بالدواء والسير والتعليم ، ومكافحة الغلاء بتوسيع صلاحيات مكتب الحبوب ، والضريبة التصاعدية وتعيين الجهاز الفني لمجلس الاسعار ومحاكمة المحتكرين ، والمطالب المتعلقة بالقضايا العمالية المباشرة : كاعتماد السلم المتحرك للاجور ، واعفاء الاجور ما دون ٩ الاف ليرة من الضريبة ، وباقي المطالب المتعلقة بالضمان الاجتماعي والصحي وتحسين شروطه بالنسبة للعمال وشموله جميع العاملين .

هكذا من الاصل

جولة الاسبوع

مقاومة

استعدادا للاحتفال بالعيد السادس للجبهة الديموقراطية

في الثاني والعشرين من شباط تحتفل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بعموم فروعها ومنظماتها بالعيد السادس لانطلاقتها في ٢٢ شباط ١٩٦٩ . واستقلالها سياسيا وايديولوجيا عن حركة القوميين العرب . وتكوينها اول فصيل تقدمي في الثورة الفلسطينية .

وقد بدات التحضيرات للاحتفالات الفرعية والمركزية ، منذ فترة . لانجاح هذه المهرجانات التي ستشارك فيها القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، والفلسطينية . وتجري هذه الاستعدادات مترافقة مع حملة دعم صمود ابناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات النزوح على الخط الامامي في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة .

ان الاهمية التي ترتديها هذه الاحتفالات ، في الوقت الراهن بالذات تنطلق من كونها ، تصدي مباشر لموجات التامر على شعبنا للالتفاف على قرارات قمة الرباط ، واجهاض انتصارات شعبنا على كافة الاصعدة . وهي حدث هام لتاكيد وتجديد العهد ثانية لشعبنا الفلسطيني على مواصلة النضال من اجل وحدة وطنية راسخة ومن اجل جبهة وطنية متحدة ، قادرة على حماية الثورة وتطوير مكتسبات وحقوق شعبنا الوطنية والديمقراطية. ومن اجل تحطيم كافة المؤامرات .

وتحت شعار ، تجديد العهد للشعب والوطن بالحفاظ على الثورة والقضية المقدسة من عبث « الرافضين » ومن مؤامرات الرجعية والاستسلاميين ، عرض فيلم ايار ... الفلسطينيون ، الحائز على الجائزة الذهبية في مهرجان قرطاج للسينما ، في مختلف المخيمات الفلسطينية في لبنان . حيث حضر العرض في مخيم الرشيدية الاخ عبدالجواد صالح ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وابدى اعجابه بالفيلم ، والقى كلمة اشاد فيها بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والانجازات التي حققتها . وما تزال لجنة العروض الخاصة بالفيلم تواصل جولاتها على باقي المخيمات الفلسطينية في لبنان . التي تشتمل بالاضافة لذلك مهرجانات جماهيرية خطابية ، وستعم مسيرات وحملة مشاعل عموم المناطق والمخيمات . وستتوج الاحتفالات بمهرجان مركزي تشارك فيه الحركة الوطنية اللبنانية والجبهة الوطنية الفلسطينية ، ومندوبون عن فصائل المقاومة الفلسطينية .

وفي سوريا ، تستعد الجبهة الديمقراطية — فرع سوريا — لبدء احتفالاتها بالذكرى السادسة للعيد .

ومن المقرر ان يقام مهرجان جماهيري خطابي في سينما الكرمل في مخيم اليرموك تشارك فيه كافة القوى الوطنية والتقدمية السورية ، بالاضافة الى وضع اكاليل من الزهور على ضريح الشهيد المجهول ، وشهداء الجبهة الديمقراطية والثورة الفلسطينية .

وفيما يلي برنامج الاحتفالات في لبنان :

١ — عروض فيلم ايار ... الفلسطينيون .

الخميس ٦—٢—١٩٧٥ الرشيدية
الجمعة ٧—٢—١٩٧٥ البرج الشمالي
السبت ٨—٢—١٩٧٥ البص
الاحد ٩—٢—١٩٧٥ الشريط
الثلاثاء ١١—٢—١٩٧٥ نهر البارد
الاربعاء ١٢—٢—١٩٧٥ البداوي
الخميس ١٣—٢—١٩٧٥ الميناء
الجمعة ١٤—٢—١٩٧٥ تل الزعتر
السبت ١٥—٢—١٩٧٥ برج البراجنة
الاحد ١٦—٢—١٩٧٥ برج حمود
الاثنين ١٧—٢—١٩٧٥ شاتيلا
الثلاثاء ١٨—٢—١٩٧٥ عين الحلوة
الاربعاء ١٩—٢—١٩٧٥ سبلين

البقاع تم عرض الفيلم .

٢ — المهرجانات الجماهيرية العامة .

تقام المهرجانات في المناطق التالية على التوالي :

السبت ١٥—٢—١٩٧٥ الميناء — برج حمود
الاحد ١٦—٢—١٩٧٥ عين الحلوة — تل الزعتر نهر البارد
الثلاثاء ١٨—٢—١٩٧٥ الشريط — سعدنايل
الاربعاء ١٩—٢—١٩٧٥ الرشيدية — البرج الشمالي — بعلبك
الخميس ٢٠—٢—١٩٧٥ صور — المينة .
الجمعة ٢١—٢—١٩٧٥ الجامعة اللبنانية — شاتيلا .
السبت ٢٢—٢—١٩٧٥ برج البراجنة .

٣ — مسيرات وحملة مشاعل في معظم المناطق .

٤ — مهرجان جماهيري مركزي .

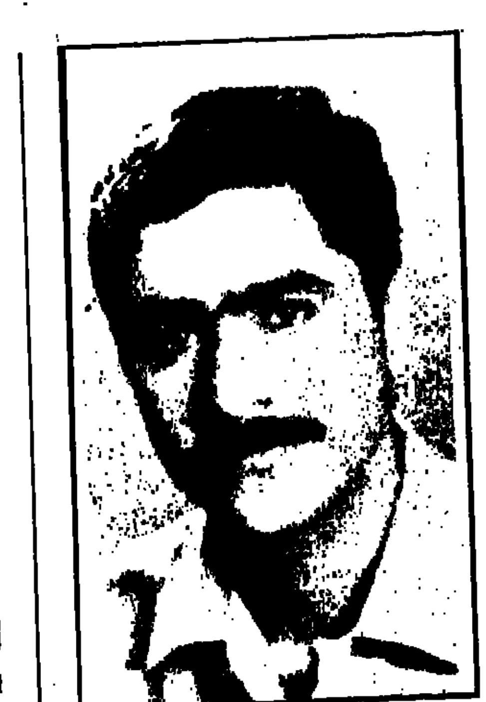
وقد تم بهذه المناسبة المجددة لتاسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اعداد مجموعة من الملصقات الجدارية الجديدة والتي تعبر عن التوجه الوطني الديمقراطي للجبهة الديمقراطية ونضالات شعبنا في عموم مناطق الشتات . بالاضافة لذلك يجري العمل حاليا لانهاء فيلم جديد تخليدا لذكرى الشهداء ابطال عملية بيسان . ومن المقرر ان يعرض الفيلم خلال الاحتفالات فور الانتهاء من اعداده .

تعليق

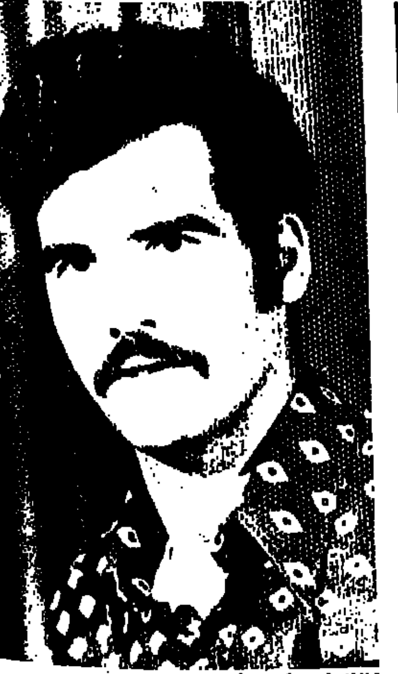
عطور لبنات قابوس
بمئة الف ليرة !

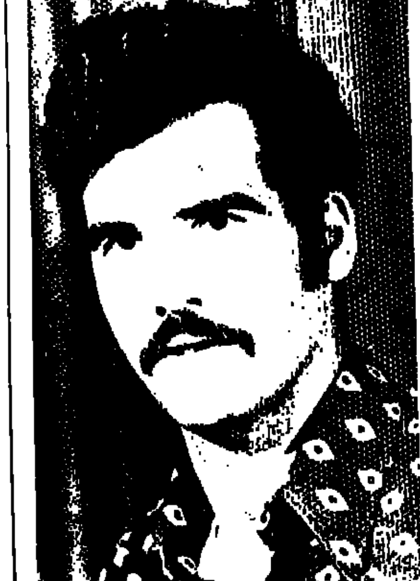
المجلس المركزي

المجلس المركزي لمنظمة التحرير يندد بالاعتقالات ويطالب بالافراج عن المعتقلين



المناضل تيسير الزبري





المناضل علي عامر

اعلن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماعه في الاسبوع الماضي بدمشق ، استنكاره لحملات الاعتقال الجارية بحق مناضلينا الفلسطينيين والاردنيين في الاردن. وطالب المجلس النظام الاردني بضرورة الافراج عنهم ، كما طالب الدول العربية بالتدخل الفوري للافراج عن المعتقلين وانقاذ حياتهم ومنع تقديمهم للمحاكم العسكرية الصورية الاردنية .

وفي نفس الوقت ذكرت تقارير واردة من الاردن ، ان النظام الهاشمي مايزال يتابع حملاته القمعية ضد ابناء شعبنا الصامد في الاردن ، وقد شن مؤخرا وخلال الايام القليلة الماضية حملة اعتقالات شملت مخيمات، البقعة الوحدات، ماركا ، الحسين ، ومخيم زيزيا . وافادت التقارير ان المعتقلين الجدد نقلوا الى سجن الزرقاء العسكري، والجفر الصحراوي، والعبدلي .

ومن جهة اخرى ، ما تزال « الحرية » تتلقى العديد من برقيات الاحتجاج والاستنكار ضد حملة الاعتقالات الجارية . فيما يواصل النظام الاردني تحديه السافر للراي العام العربي والعالمي .

ففي دمشق ، عقد ممثلو ووجهاء المخيمات الفلسطينية يوم ١٢—٢—١٩٧٥ في مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بدمشق مؤتمرا صحفيا تضامنا مع المعتقلين .

وطالبوا النظام الاردني بالافراج الفوري من كافة المناضلين المعتقلين . وايقاف حملات الاعتقال الجارية الان . واعرب ممثلو المخيمات عن استنكارهم لهذه الاجراءات التعسفية واكدوا انها جزء من سياسة النظام الاردني الهادفة الى الالتفاف حول قرارات قمة الرباط .

وتلي في المؤتمر بيان صحفي يحمل النظام الاردني مسؤولية اغتيال الرفيق الشهيد راسم خليل الحوساني . وقد طالب البيان، بمعاقبة المسؤولين وطردهم . واكد البيان ان شعبنا الفلسطيني لن ينسى هؤلاء اللذين ارتكبوا بحقه ابشع الجرائم . وستطالهم عاجلا او اجلا يد الشعب العادلة .

وقد ارسلت في نهاية المؤتمر الصحفي ، برقية احتجاج الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، محمود رياض، تطالبه بالتدخل الفوري ووضع حد لاجراءات النظام الاردني الارهابية بحق شعبنا الصامد داخل الاردن.

برقيات الى الرؤساء الثلاثة ...

كما بعث اهالي مخيم اليرموك وخان الشيخ، وجرمانا في دمشق ببرقيات الى الرؤساء حافظ الاسد ، وهواري بومدين ، وانور السادات . يطالبونهم فيها التدخل لانقاذ حياة المناضلين الفلسطينيين والاردنيين المعتقلين في الاردن ، ومنع تقديمهم لمحاكمات النظام العسكرية والصورية . وذكرت البرقيات ، ان اجراءات الاردن ، تعتبر خروجا فاضحا ومكشوفا عن قرارات الرباط .

من جهة اخرى ، بعث الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الباكستان — فرع لاهور — برقية الى اتحاد الطلاب العالمي ولجنة حقوق الانسان يطالبهم فيها التدخل الفوري للافراج عن المعتقلين في سجون الرجعية الاردنية . ويدين اعتقال كل من علي عامر ، رئيس مجلس الطلبة، وسمير صالح ، وكمال عزت . اعضاء مجلس الطلبة .

وقالت الرسالة ان الاتحاد بعث ببرقية مماثلة الى السفارة الاردنية في الباكستان تندد بالاعتقالات الجماعية، ويحملها مسؤولية ذلك .

كما بعث التجمع الديمقراطي للطلاب السوداني ، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، برسائل احتجاج اخرى . وماتزال العديد من برقيات الاحتجاج والاستنكار والتضامن مع المعتقلين ترد الى «الحرية» . وستنشر في الاعداد القادمة .

سوريا

المنظمات الطلابية في سوريا تستنكر حملة الاعتقالات في المغرب

اصدر مجلس المنظمات الطلابية بمدينة حلب ، في سوريا ، بيانا تضامنيا مع الوطنيين المعتقلين في المغرب . وطالب البيان النظام المغربي اعادة الشرعية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

وقال البيان ، ان قرار الحل التعسفي للاتحاد جاء بصدد الانعطاف التاريخي الذي شهدته الحركة الطلابية المغربية بعد المؤتمر الوطني الخامس عشر الذي فتح افاقا واسعة للعمل . واعطى نفسا جديدا للنضال .

واضاف ، ان الحملة القمعية التي يشنها الحكم الرجعي ضد الحركة الوطنية التقدمية في الظروف الراهنة واختطاف عشرات من مناضليها يهدف من ورائها خلق فراغ سياسي، وتركيع كل القوى لسلطته المطلقة حتى يتوفر له جو سياسي واجتماعي لمواصلة سياسة الاستغلال والقهر الاجتماعي .

واكد البيان، ان اغتيال بن بركة واعدام عمر دهكون ورفاقه والمحاكمات الصورية والاختطافات الدائمة لن توقف حركة التاريخ. وسوف تتابع الحركة الوطنية التقدمية في المغرب مسيرتها لانهاء حكم التبعية في المغرب . وطالب الوقوف الى جانب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في نضاله العادل ضد قرار الحل الجائر .

كما وجهت الاتحادات الطلابية المجتمعة في حلب ، برقية تضامن الى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وبرقية احتجاج واستنكار للنظام المغربي ، مطالبة باعادة الشرعية للاتحاد واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في المغرب .

ومن جهة اخرى ، تلقت « الحرية » في الاسبوع الماضي عدة رسائل من المغرب تؤكد ان الحملة القمعية التي تعرضت لها الحركة الماركسية — اللينينية ، والتي استهدفت عددا من رفاق منظمة ٢٣ مارس ، والرفاق عبداللطيف زروال وابراهام السرفاتي عضوي القيادة المركزية لمنظمة الى الامام ، والرفيق السريفي محمد عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، يتعرضون لاقسى انواع التعذيب . وذكرت هذه الرسائل ، ان حملة القمع هذه تمثل اهمية بالغة بالنسبة للاوضاع السياسية الحالية على الصعيد الوطني . ويتحتم على كل المناضلين والديمقراطيين والثوريين التعريف بهذه الحملة وكشف ابعادها . والتي تستهدف استئصال جذور الحركة الماركسية — اللينينية والقوى الوطنية المناضلة ، تحت غطاء الحملات الديماغوجية حول «تحرير الصحراء» والادعاءات المزيفة حول «التفتح» والمراهنات على المظهر الوطني على الصعيد العربي .

وحملت الرسائل اسماء معتقلين جدد في المغرب وهم :

— عبدالسلام ابو درار ، مهندس في المناجم عضو لجنة دعم فلسطين — الخليج .

— السليماني مصطفى ، استاذ اقتصاد في الدار البيضاء .

كما تم اعتقال زوجة الرفيق السليماني ، وعدد اخر من الرفاق لم تعرف اسماءهم بعد .